

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي
في المملكة العربية السعودية
(دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد

إعداد الطالب /
بندر بن سالم الزهراني
الرقم الجامعي ٤١٨٠١٨١٣٤

إشراف /
الأستاذ الدكتور محمد حامد عبدالله

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي
في المملكة العربية السعودية
(دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد

إعداد الطالب /
بندر بن سالم الزهراني

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٤٢٥/٤/١٠ هـ الموافق ٢٠٠٤/٥/٢٩م وتمت إجازتها

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / محمد حامد عبد الله
مقرر

الأستاذ الدكتور / عاصم عرب
عضواً

الدكتور / عبد الله حمدان الباتل
عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء إلى ابنتي

مخادّة ورجى حفظها الله

شكر وتقدير

لا يسعني في نهاية هذا العمل المبارك إلا أن أحمده الله العليّ القدير على أن يسر لي إنجاز هذه الرسالة ، فله الحمد أولاً وآخراً . ثم كل الشكر والتقدير إلى والديّ حفظهما الله، وزوجتي بآرك الله فيهما على ما بذلته معي من جهدٍ واضح في سبيل إخراج هذا البحث في أفضل صورة.

كما أشكر في هذا المقام مشرفي الرسالة أ. د. محمد حامد، على ما أعطاه من نصع وتوجيه وإرشاد مع العرص على تذليل كل الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر عضوي المناقشة أ. د. محاصم عربة، ود. عبد الله الباتل؛ لته فضلهما بالنظر في الرسالة، وتقويمها ومناقشتها، فأثابهما الله ونفع بعلمهما.

كما أشكر كل من ساهم في إعانتى بتوضيح ، أو توجيه، أو في الحصول على معلومات تخص الدراسة.

وأمل من الله عز شأنه أن ييسر أمر الاستفادة من هذه الدراسة ، وأن تكون حلقة نافعة في سلسلة رسائل قسم الاقتصاد . والحمد لله رب العالمين .

ملخص الرسالة

شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود الثلاث الماضية العديد من التطورات والتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في ازدهار الاقتصاد السعودي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية فيها.

كما يشهد الاقتصاد السعودي في الوقت الحاضر إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية تهدف إلى تخصيص بعض القطاعات الاقتصادية لتخفيف العبء على القطاع العام وإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في المسيرة التنموية في المملكة.

كذلك تم إنشاء العديد من المجالس والهيئات التي تعني بالاقتصاد والبتروك كالمجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى للبتروك والمعادن وهيئة السياحة وهيئة العامة للاستثمار من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والأشرف على تنفيذها.

ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الاقتصادية فقد حرصت حكومة المملكة على جذب المزيد من هذه الاستثمارات عن طريق تحديث نظام الاستثمار الأجنبي من خلال منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، وتذليل العقوبات النظامية التي تحد منه، وإنشاء هيئة متخصصة تقوم بتوفير الإطار التسويقي الأمثل واللازم لاستغلال مقومات جاذبية الاقتصاد السعودي على الوجه المطلوب في وقت تشدد فيه المنافسة بين الدول للحصول على امتيازات استثمارية.

وقد تناولت الدراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه، ودوافعه، وأثره على الدول المضيفة، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصادات الدول المضيفة، والحوافز التي تقدمها حكومة المملكة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة من بدايتها وحتى وقتنا الحاضر.

واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي للاستثمار الأجنبي. وكان من نتائج التحليل الوصفي ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت اكتشاف النفط في بداية ثلاثينات القرن الميلادي المنصرم، وكذلك تمركز الاستثمارات الأجنبية من حيث إجمالي التمويل في المنطقة الشرقية ومنطقة المدينة المنورة حيث توجد المناطق الصناعية، وتمركز المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد المشروعات وإجمالي التمويل.

وتبين من خلال التحليل الكمي الذي تم بتقدير نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية (اختبارات السكون للمتغيرات - اختبار التكامل المشترك - تقدير نموذج تصحيح الخطأ) مايلي :

- ١- دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع - فيليب بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية .
- ٢- تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .
- ٣- تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

وأوصت الدراسة بدراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية ، والإسراع بحلها ، والإسراع في الدخول في منظمة التجارة العالمية ، والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات . كما أوصت الدراسة بالعمل على توضيح الفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

فهرس المحتويات

الصفحة	وَضْوَع
٣	فصل الأول: المقدمة.
٣	١ - ١ مقدمة
٥	٢ - ١ مشكلة البحث
٦	٣ - ١ أهداف البحث
٧	٤ - ١ أهمية البحث
٧	٥ - ١ نطاق البحث
٨	٦ - ١ منهج البحث
٨	٧ - ١ مصادر البيانات
٨	٨ - ١ تنظيم البحث
٩	فصل الثاني: الدراسات السابقة.
٩	١ - ٢ الدراسات الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي
١٣	٢ - ٢ الدراسات المتعلقة بآثار الاستثمار الأجنبي
١٧	٣ - ٢ الدراسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة
٢٠	فصل الثالث: الإطار النظري للبحث.
٢٠	١ - ٣ دالة الاستثمار
٢١	٢ - ٣ ماهية الاستثمار الأجنبي
٢٢	٣ - ٣ نظريات الاستثمار الأجنبي
٢٤	٤ - ٣ دوافع الاستثمار الأجنبي
٢٦	٥ - ٣ أثر الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول المضيفة.
٣١	٦ - ٣ حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة
الصفحة	وَضْوَع

٣٣	٧-٣ المقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار
٣٥	٨-٣ أنظمة الاستثمار الأجنبي في المملكة
٣٩	فصل الرابع: تطور الأداء لبعض المؤشرات والإصلاحات الاقتصادية وتدفعات استثمارات الأجنبية في المملكة.
٣٨	لور الأداء لبعض المؤشرات والإصلاحات الاقتصادية
٣٨	١-١-٤ تطور الأداء لبعض المؤشرات الاقتصادية
٤٧	٢-١-٤ الإصلاحات الاقتصادية في المملكة
٥٨	فقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة
٥٨	١-٢-٤ برنامج التوازن الاقتصادي
٦١	٢-٢-٤ التحليل الوصفي للاستثمار الأجنبي
٧١	فصل الخامس: تحليل النموذج.
٧١	١-٥ النموذج
٧٣	٢-٥ الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج
٧٨	٣-٥ اختبارات السكون للمتغيرات
٨١	٤-٥ اختبار التكامل المشترك
٨٢	٥-٥ تقدير نموذج تصحيح الخطأ
٨٥	فصل السادس: النتائج والتوصيات.
٨٩	لاحق
١٠١	راجع
١١٠	خص البحث باللغة الإنجليزية

الفصل الأول

المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية أحداثاً وتغيرات اقتصادية لمواكبة التطورات المتلاحقة والمتسارعة في الاقتصاد العالمي، ولتداخل الاقتصادات العالمية المفتوحة في ظل العولمة . لذلك توجهت حكومة المملكة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية نظراً لدوره الفعّال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتخفيف العبء على القطاع العام ، ولتنويع مصادر الدخل.

وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد على انتشارها وتزايد معدلاتها ظهور الشركات متعددة الجنسية، وعمليات الاندماج والحيازات بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصخصتها. وقد استعانت معظم دول العالم برأس المال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصادات الوطنية.

و للاستثمارات الأجنبية دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، واختيار شركائها الأجانب. فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسدّ الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتوافرة في الدولة المضيفة، ويوسّع من القاعدة الاستثمارية في البلاد، كما يمكن بواسطته أو بمشاركته لرؤوس الأموال الوطنية من زيادة الإنتاج مما يؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات؛ وذلك بزيادة الصادرات، وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، كما أن الاستثمارات الأجنبية تُعد أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها،

والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل في الدولة المضيفة، وإكساب العمالة الوطنية مهارات فنية وتقنية وإدارية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية.

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في المملكة لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات أو سرعة تدفقها فحسب، بل تعتمد أيضاً على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل البلد، وأيضاً على مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيلٍ من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة المرافقة لهذه الاستثمارات بكفاءة وإقتدارٍ مما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية ذاتية التوليد في المستقبل.

وقد قامت المملكة بتحديد أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية لديها وعملت على وضعها موضع التنفيذ. كما عملت على تأمين المناخ السياسي والاقتصادي المناسبين للاستثمار الأجنبي. فسنت الأنظمة والتشريعات الخاصة باستثمار رأس المال الأجنبي، ووضعت الضوابط المختلفة اللازمة له، فضلاً عن الحوافز الضريبية والجمركية التي قدمتها، إضافة إلى تقديمها مصادر الطاقة المتوفرة محلياً بأسعار تشجيعية، كما قامت بإنشاء المناطق الصناعية، وتأمين الخدمات الصناعية اللازمة للمستثمرين، من ماءٍ وكهرباءٍ بأسعارٍ مدعومة، إضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة وتكوين عدد من الهيئات لمساعدة المستثمرين وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات المناسبة لهم.

كما أعادت المملكة دراسة وتقييم نظام استثمار رأس المال الأجنبي لتطوير أحكامه وسياساته بما يتلائم مع التغيرات العالمية المتلاحقة التي من أبرزها انفتاح الأسواق العالمية على بعضها، وتزايد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

مشكلة البحث:

اعتمدت المملكة ولا زالت تعتمد بشكل رئيس على القطاع العام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً للقدرات التي يتمتع بها هذا القطاع منذ طفرة أسعار البترول في السبعينات

من القرن المنصرم وماتراكم لديها من فوائض مالية جراء هذه الطفرة . إلا أن الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية التي تمر بها المملكة حالياً - كغيرها من دول الخليج - جعلت هذا القطاع غير قادر على مواصلة هذا الدور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً للدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توجهت المملكة إلى تعزيز دور هذا القطاع، ومنحته الكثير من الامتيازات والمميزات، وشجعت على زيادة استثماراته، كما اتجهت إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛ لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة.

وبناء على ذلك فإن هذا البحث سيتناول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة. كما سيتطرق إلى فائدتها من حيث تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل في المملكة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتجنب الأثر السلبي الناتج عن ذلك، وتفعيلها لدور القطاع الخاص في التنمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة، في ضوء البيانات المتوافرة وذلك خلال الفترة من (١٩٧٠ - ٢٠٠٠م).

أما الأهداف المحددة، فهي:

١- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة خلال فترة الدراسة والأنظمة والقوانين المنظمة لهذه الاستثمارات، والمميزات التي تمنحها لتشجيعها.

٢- تقييم مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في النمو الاقتصادي في المملكة.

٣- اقتراح الحلول والتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمارات الأجنبية والمشكلات التي تواجهها على ضوء نتائج هذه الدراسة .

أهمية البحث:

تمتع المملكة العربية السعودية بتوافر الأموال ومصادر الطاقة الأساسية وبنية تحتية متطورة نسبياً مما يتيح لها ميزة نسبية و جاذبية كافية للاستثمار المحلي والأجنبي .وحيث أن استثمار رؤوس الأموال سواء المحلية منها أو الأجنبية في أي اقتصاد يقوم بدور المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، فإن ذلك يُحتمُّ ضرورة توجّه الحكومات إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال في المشروعات الإنمائية. وبما أن الاستثمارات الوطنية هي الركيزة الأساسية في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدورٍ معزّز لاستكمال النقص الذي قد يُوجد في رؤوس الأموال المحلية، وما تحمله من قدرة على نقل واستزراع التقنية المتطورة في الدول المضيفة سواء في نقل تقنيات فنون الإنتاج أو طرق التنظيم و الإدارة و التسويق؛ ولما يصاحب هذه الاستثمارات من إمكانيات لتدريب الكوادر الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدّمة مما يزيد من فرص التشغيل، ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتنويعه، وبالتالي تحسّن أداء الاقتصاد الوطني.

نطاق البحث:

يشمل البحث الاستثمارات الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة ؛ ولذلك سوف نتناول أهمية ودور الاستثمار الأجنبي والأنظمة التي تحكمه وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠م. وبهذا يتضمن البحث أكثر من نظام من أنظمة الاستثمار الأجنبي في المملكة، و أكثر من مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد السعودي وهي : مرحلة ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٢ م)، ومرحلة الركود الاقتصادي الناتجة عن انخفاض أسعار البترول خلال الفترة (١٩٨٣ — ١٩٩٣م)، والمرحلة التي أعقبت حرب الخليج وحتى عام ٢٠٠٠م. وعليه سيشمل البحث فترة انتعاش وازدهار الاستثمارات الأجنبية في المملكة ، وفترة ركودها وانحسارها، وكذلك التغييرات والتطورات في الاقتصاد العالمي.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث سنستخدم:

١- المنهج الوصفي التحليلي لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأنظمة والسياسات المتعلقة بها في المملكة خلال فترة الدراسة .

٢- المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في المملكة ؛ وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو إجمالي الناتج المحلي ، والمتغيرات المستقلة وتتضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومتغيرات أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي .

مصادر البيانات:

اشتملت مصادر البيانات عدداً من التقارير الحكومية الدورية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارتي الاقتصاد و التخطيط والتجارة والصناعة ، والمهيئة العامة للاستثمار في المملكة٧.

تنظيم البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول : يحتوي الفصل الأول على هذه المقدمة . ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة . أما الفصل الثالث فيتناول الإطار النظري للبحث . ويتناول الفصل الرابع تطور الأداء لبعض المؤشرات والإصلاحات الاقتصادية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة . أما الفصل الخامس فيتناول تحليل نموذج البحث . ويتناول الفصل السادس النتائج والتوصيات .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي نظراً لتأثيرها على اقتصادات الدول المضيفة لها. وعليه سيتم في هذا الفصل استعراض عددٍ من هذه الدراسات والبحوث من حيث موضوعاتها، والنتائج التي توصلت إليها.

وينقسم هذا الاستعراض كما يلي:

القسم الأول: الدراسات الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي.

القسم الثاني: الدراسات المتعلقة بآثار الاستثمار الأجنبي.

القسم الثالث: الدراسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة .

أولاً: الدراسات الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي:

١_ دراسة (Singh and Jun , 1995) عن بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية . استخدم الباحثان في هذه الدراسة تحليلات تطبيقية لعدد من المؤثرات التي منها : الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية) ، والوضع الاقتصادي ، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية .

وقامت الدراسة باستخدام طريقة دمج البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية لبيانات الدول النامية ، واختبرت المؤثرات المذكورة على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث توصلت الدراسة إلى أن متغير الاستقرار السياسي محددٌ له أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي ، بينما الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي فإنها لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أوضحت الدراسة أن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر .

٢ _ دراسة (Katrakilidis , 1997) التي طبقت على كلٍّ من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإيرلندا، والبرتغال، وأمريكا، واليابان؛ لدراسة العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار

الأجنبي، ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول. وقد شملت مجموعة المحددات السلاسل الزمنية لمتغيرات التضخم والتغير في الناتج الحقيقي، والتغير في الأجور الاسمية، والتغير في سعر الصرف باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك على المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف كبير في نتائج النماذج المستخدمة رغم التقارب الكبير بين اقتصادات تلك الدول. ففي مجموعة الدول الأقل تقدماً كإيرلندا، والبرتغال، تُظهر الدراسة أن متغيرات التضخم ونمو الناتج المحلي والأجور تشكل دوراً هاماً في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي.

أمّا في الدول الأكثر تقدماً كأمريكا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، فألها تُظهر اختلافاً في نتائج نماذج تلك الدول؛ لكنها تشترك في تأثير أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي.

٣- دراسة (Jiho and You , 1999) بعنوان: هل يعد الاستقرار السياسي محددًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا خلال الفترة من 1977 إلى 1991 م ؟ :

للإجابة على هذا التساؤل جعلت هذه الدراسة محور تركيزها على ستة متغيرات هي: المظاهرات الاحتجاجية ، والاضرابات السياسية ، وإضرابات العمال ، والتهديد الخارجي ، والوفيات من العنف المحلي ، والانقلابات العسكرية . واختيرت هذه المتغيرات من مؤشر Political Instability Index (PII) ومؤشر Feierabend (FII) Instability Index .

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كوريا ، إلا في حالة كون عدم الاستقرار حاداً بدرجة تؤثر على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في عام 1980 م .

ونفت الدراسة ما يراه البعض من أن عدم الاستقرار هو محدد مهم في تفضيل بلد بعينه ، مؤكدة أن الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة هي المحدد الرئيس للمستثمر الأمريكي بصفة خاصة للاستثمار في كوريا حال الأزمات السياسية .

٤- دراسة (Mallampally and Sauvart , 1999) عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية .

أوضحت هذه الدراسة مدى اهتمام البلدان النامية بتحسين المتغيرات المؤثرة على المستثمرين من حيث تفضيلهم لبعض المواقع دون بعضها الآخر ، ثم قسمت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قسمين :

القسم الأول : سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو : سياسات الخصخصة ، والسياسة الضريبية ، والاستقرار السياسي والاقتصادي .

القسم الثاني : المحددات الاقتصادية ، وقسمت إلى ثلاث مجموعات هي : المحددات المتصلة بتوافر الموارد ، والمحددات المتصلة بحجم أسواق السلع والخدمات ، والمحددات المتصلة بمزايا التكلفة في الإنتاج .

وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تنافسية للغاية ؛ حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار مما يشكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملائمة من المحددات الجاذبة للاستثمار .

٥ - دراسة (James and Francisco, 2000) التي استهدفت تحليل محددات الاستثمارات المتدفقة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك خلال الفترة من (1967-1994م). وبنيت هذه الدراسة على نموذج مبسط اعتمد على الطلب المحلي. وقد توصلت إلى أن تكلفة العمل الحقيقية متباينة فيما بين الدولة المستثمرة - الولايات المتحدة - والدولة المضيفة (المكسيك)، وأن لذلك المتغير تأثير محدد وواضح على تدفق الاستثمارات من بلدٍ إلى آخر، إلا أن الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم له تأثيره ضعيف على المدى الطويل، وتأثير محدود على المدى القصير، إضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك كدولة مضيفة قد أثرت بشكل كبير على رفع معدلات الأجور فيها.

٦ - دراسة (Yang, Groenewold and Tcha, 2000) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في استراليا خلال الفترة من (1985-1994م). وقد ربط الباحثان الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج المستخدم بمحددات الاستثمار الأجنبي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي في استراليا هي إجمالي الناتج المحلي، ومعدلات الاستثمار المحلي، والميزان التجاري، والتجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي، ونمط الصناعة فيها، وتكاليف الأجور الحقيقية، ومعدل التضخم في البلد المستضيف.

٧- دراسة (Bouklia and Zatla , 2001) عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط .

استخدم الباحثان نموذج الانحدارات المدججة في هذه الدراسة التي هدفت إلى معرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط ، من خلال المتغيرات التالية : (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والاستثمار في البنية الأساسية ، ودرجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل التضخم ، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

وتوصلت الدراسة إلى ضعف تأثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي أسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1976-1997 م .

ثانياً: الدراسات المتعلقة بآثار الاستثمار الأجنبي:

١ - دراسة (Tun Wai and Wang , 1982) الخاصة بالآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات الدول النامية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثاراً إيجابية للاستثمارات الأجنبية على الاستثمارات الخاصة إذا تمّ توفير هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية، وتحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، إضافة إلى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج مما يحفز الاستثمار المحلي، وكذلك زيادة الواردات من السلع، والمعدات اللازمة للاستثمار، أو السلع الاستهلاكية الناتجة من زيادة الدخل. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك أثراً سلبياً للاستثمارات الأجنبية إذا اتجهت لصناعات منافسة للصناعات المحلية.

٢- دراسة (عاطف النقلي ، ١٩٨٨ م) عن الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية .

بينت هذه الدراسة كيفية تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوسعاتها في البلدان النامية ؛ وذلك عن الطريق رأس المال المتاح محلياً ، الأمر الذي أسهم وبشكل كبير في حرمان الاستثمارات الوطنية من فرصة التمويل المحلي ، ولجئها إلى الاقتراض الخارجي لتمويل استثماراتها مما نتج عنه تبعية الدول النامية للدول الصناعية ، ففاقم هذا من مشكلة مديونيتها .

٣- دراسة (Aizenman , 1992) عن تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بالتجارة الخارجية. وقد توصل الباحث إلى أن هذه الاستثمارات محفزة ومشجعة للدولة المضيفة إذا استطاعت تحقيق منافع منها لم تحققها في مجال آخر. ولكي يتم تحقيق هذه المنافع لا بد من تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توصل إلى أن الشركة المستثمرة، أو الفرد المستثمر يتطلعان إلى منافع وأرباح باستغلال الميزة النسبية للدول المضيفة، وأنه في حالة فتح الدولة المستثمرة باب التجارة الخارجية، فإن فرص الحصول على المنافع والأرباح أفضل وأسرع.

٤- دراسة (Salts , 1992) عن الارتباط العكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث .

واعتمدت الدراسة على تحليل تأثير مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ (٧٥) دولة نامية. وتوصلت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ م . كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية لا تتفق مع نظرية بعينها .

٥- دراسة (Pfaffermayr , 1994) لتوضيح العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو الصادرات في النمسا. حيث استخدم الباحث اختبار جرانجر للسببية؛ لتحديد التأثير الكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات على الاقتصاد النمساوي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أهمية سببية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والصادرات في كلا الاتجاهين. وأن هناك احتمالية لوجود تأثير إيجابي لزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات، وتأثير سلبي للصادرات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٦- دراسة (Rubio and Rivero , 1994) لاستثمار الأجنبي المباشر في أسبانيا للفترة من ١٩٦٤-١٩٨٤ م

أظهرت الدراسة إن هنالك تأثير قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو في الاقتصاد الأسباني للثلاثين سنة الماضية .

وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، ومستوى التضخم ، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

وتوصلت الدراسة إلى أن الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ١٩٨٦ م ، يمكن إرجاعه إلى اتساع السوق المحلي الأسباني ، وإلى وجود اليد العاملة الماهرة بأجور منخفضة .

٧ - دراسة (محمد خليل ، ١٩٩٥م) عن الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية. حدد الباحث في هذه الدراسة أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المتمثلة في العوامل المتصلة بالسوق، ويليها تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في حال توافر جميع شروط الاستثمار الأجنبي أي: تهيئة المناخ المناسب لنمو الاستثمارات من حيث توافر المواد الخام، والأيدي العاملة، والبنية التحتية والتي تساهم بفاعلية في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح مما يترتب عليه التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دول تتمتع بتوافر الظروف نفسها؛ لكنها تأثرت سلباً بالاستثمارات الأجنبية إذ تراكمت الديون الأجنبية عليها الأمر الذي أدى إلى إعلان إفلاس بعضها، وزيادة مديونيات البعض الآخر. ويرجع السبب في ذلك إلى أنظمة الدول المضيفة للاستثمار؛ لذا أوصت الدراسة بضرورة تغيير الحكومات لسياساتها المتعلقة بالاستثمار، وحماية حقوق البلد المستثمر والمضيف، وضرورة تفعيل القطاع الصناعي من خلال تشجيع التنافس بين الشركات المحلية و الأجنبية، وتحقيق الهدف من الاستثمارات الأجنبية كأحد أسباب التنمية الاقتصادية.

٨ - دراسة (نعيم حنا ، ١٩٩٦م) عن سياسة الإعفاءات الضريبية بهدف ترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر. حيث يرى الباحث أن أحد أبرز الوسائل في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر هي ترشيد الإعفاءات الضريبية؛ وذلك لأنها أحد العوامل الداخلية المحددة لقرار

الاستثمار؛ لكن هذا ليس قطعياً؛ إذ أن هناك بعض الدول تأتي إليها الكثير من الاستثمارات الأجنبية مع أنها لا تمتح الكثير من الإعفاءات الضريبية والعكس صحيح.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فاعلية للاستثمارات الأجنبية في تحديث الاقتصاد المصري، وتحقيق عوائد مالية، والقضاء على جزء من البطالة، وتخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري.

٩- دراسة (عبدالله السلامة ، ١٩٩٧ م) عن الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية: دراسة نظرية و تطبيقية .

ركزت هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وتحديداً على الدول حديثة التصنيع و التي استطاعت استقطابه ، كما أشارت إلى أسباب نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول ومنها أن هذه الدول لاتفرض قيوداً على الملكية بالنسبة للاستثمار الأجنبي، كما تتصف سياسات هذه الدول الاستثمارية بالوضوح والشفافية ووجود جهاز مستقل تعنى بالشؤون الاستثمارية وتوافر المناخ الاستثماري الملائم .

وأظهرت الدراسة العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية وذلك من وجهة نظر الشركات المختلفة مثل تعظيم الأرباح ، وتقديم الحوافز ، والحصول على المواد الخام ، ومن ثم الاستقرار السياسي .

١٠- دراسة (Borensztein , Gregorio and Lee,1998) عن كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

اختبر المؤلفون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه الدراسة باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد عن طريق بيانات حول تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الصناعية إلى ٦٩ دولة نامية خلال العشرين سنة الماضية .

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لنقل التقنية ، ويسهم في النمو الاقتصادي بصورة أكبر من الاستثمار المحلي . إضافة إلى العلاقة المباشرة بين

الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري إذ ترتفع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي عندما يتفاعل هذا الاستثمار مع رأس المال البشري في الدول المضيفة .

١١ - دراسة (Shah , 1999) عن دور الاستثمارات الأجنبية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في كل من الهند وبنجلاديش خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٥ م. واحتوت الدراسة على مقارنة بين مستوى الاستثمارات وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي للدولتين، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي للدولتين يسير بشكل غير مرضي، وأن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثر بشكل ضئيل على التنمية الاقتصادية؛ وذلك بسبب معاناة الدولتين من الفقر الشديد، وارتفاع كبير في تأهيل الأيدي العاملة، مع عدم كفاءة الأنشطة القيادية في الدولتين. لذلك أوصى الباحث بضرورة تطوير البنية التحتية، وتوجيه الموارد المالية والبشرية لرفع معدلات النمو، وضرورة إحداث تغييرات في سياسات الاستثمار للدولتين، ووضع قوانين تحمي البلد المستضيف للاستثمار، إضافة إلى اعتماد سياسة السوق المفتوح.

ثالثاً : الدراسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة :

١ - دراسة (العبد المنعم والحيميد ، ١٩٩٩م) عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والصادرات غير النفطية خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٩٤م. قام الباحثان ببناء نموذج قياسي باستخدام اختبار جذر الوحدة لدراسة مدى قدرة الاقتصاد السعودي على المشاركة مع الاستثمارات الأجنبية في زيادة الصادرات غير النفطية عن طريق مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأجنبية لم تساهم في توسيع وتنويع صادرات المملكة غير النفطية؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها أن المملكة لم تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي في زيادة صادراتها غير النفطية إلا بعد تدني إيراداتها النفطية؛ لذلك اقترحت الدراسة تقليل الحواجز الضريبية مع زيادة الإعانات والقروض للمؤسسات الأجنبية الموجهة إلى تنمية الصادرات،

واستيراد التقنية الحديثة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ لأجل زيادة فاعلية الاقتصاد السعودي.

٢ - دراسة (آل الشيخ ، ٢٠٠١م) عن الاستثمار الأجنبي في السعودية ودوره في نمو القطاع الصناعي (دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٩م). قامت الباحثة في هذه الدراسة بتقدير دالة الإنتاج باستخدام نموذج كوب دو جلاس للمتغير التابع للنتائج الصناعي والمتغيرات المستقلة التي تشمل رأس المال المحلي والأجنبي، والعمل؛ لتقييم أداء الاستثمارات الأجنبية ومدى مساهمتها المباشرة في نمو القطاع الصناعي باستخدام الطرق القياسية الحديثة. وتوصلت الباحثة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في السعودية ساهمت في نمو الناتج الصناعي خاصة عندما وُجّهت هذه الاستثمارات نحو مشروعات البنية الأساسية، والمشروعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية.

٣ - دراسة (الفضلي، ٢٠٠١م) عن نموذج الاستثمار الأجنبي في الصناعة في المملكة: الخصائص الديناميكية باستخدام طريقة تصحيح الخطأ خلال الفترة من (١٩٦٩ - ١٩٩٩م). وقد تناول الباحث المحددات الاقتصادية التي تتحكم في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى المملكة التي من أهمها حجم السوق، معبراً عنه بالنتائج المحلي، ومعدل نمو السوق، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والميزان التجاري، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ونصيبه من الناتج المحلي الاجمالي مستخدماً في ذلك الطرق القياسية الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي في المملكة يتناسب طردياً مع الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل السنوي، وعكسياً مع الميزان التجاري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الأجل الطويل. أمّا في الأجل القصير، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل يؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي في السعودية وأن الناتج المحلي والميزان التجاري يؤثران بشكل ضعيف على الاستثمار الأجنبي فيها، وأن هناك تصحيحاً سريعاً للخطأ في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي إليها في أي سنة بحيث يتم تصحيحه في السنة التالية مباشرة.

وبعد استعراض أهم الدراسات السابقة في مجال الاستثمار الأجنبي خلال فترات زمنية مختلفة طبقت على اقتصادات متنوعة، يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير واضح

على النمو الاقتصادي، وكذلك أن وجود مناخ استثماري ملائم يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تبرز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في المملكة .

الفصل الثالث

الإطار النظري للبحث

يشكل الإنفاق الاستثماري أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبطان بعلاقة طردية حيث إن:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).

$$AD = C + I + G + (X - M) \quad \text{أي:}$$

حيث: AD تمثل الطلب الكلي، C الاستهلاك، I الاستثمار، X الصادرات، G الإنفاق الحكومي، M الواردات.

كما أنه يعتبر أكثر مكونات الطلب الكلي تقلباً، وينتقل تأثيره من بعد الطلب الكلي إلى الدخل التوازني حيث إن $(Y = AD)$ حيث Y تمثل الدخل التوازني. ويكوّن الاستثمار نسبة من الطلب الكلي عادة ما تلي الاستهلاك من حيث الأهمية النسبية. ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق في أنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن.

دالة الاستثمار **The Investment Function**:

تُعرف هذه الدالة الطلب على الاستثمار **Investment Demand**. وهناك العديد من الفرضيات والنظريات التي حاولت تفسير سلوك الاستثمار من خلال طبيعة العوامل المحددة له ومنها:

- ١- النظرية الكنزية.
- ٢- نظرية المعجّل.
- ٣- نظرية المعجّل المرن.
- ٤- نظرية التمويل الذاتي للاستثمار.
- ٥- نظرية الكلاسيكيين الجدد للاستثمار.

٦- توبن q للاستثمار.

وتختلف هذه النظريات عن بعضها البعض في طبيعة العوامل المحددة لقرار الاستثمار إلا أنها تُركّز على اعتبارين على وجه التحديد في سبيل بحثها عن محددات الاستثمار.

الأول: يحدد الرصيد الأمثل - أو الرصيد المرغوب فيه - لرأس المال .

والثاني: يختص بتحديد المعدل الذي يسير به الاستثمار لبلوغ مستوى الرصيد الأمثل لرأس المال. (١)

ما هية الاستثمار الأجنبي:

يُعرّف رأس المال الأجنبي حسب التعريف القانوني بأنه: النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات المعنوية المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين، لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف.

أمّا التعريف الاقتصادي، فهو: كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أو أجنبية. (٢)

كما عرّف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي بأنه: الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين ١٠% إلى ١٠٠% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات وأصول ثابتة .

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر :

هنالك بعض النظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن من أهمها النظرية التقليدية والنظرية الحديثة :

(١) نصر، عبد المحمود، الاقتصاد الكلي "النظرية المتوسطة" جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٦م. ص١٩٦.

.١٩٩

(٢) OECD, BenchMARK Definition OF Foreign Direct Investment, OECD, 1996.

النظرية التقليدية:

تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثيرٍ من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات المستثمرة، وتستند إلى عددٍ من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١— ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- ٢— أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جداً بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.
- ٣— أن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنيه لا تتواءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة.
- ٤— يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

النظرية الحديثة:

هذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده أن طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة، والبلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف التي يحددها هو، إلا أن حجم العوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حدٍ كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد

على تحقيق الآتي:

- ١— الاستغلال الأمثل والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوافرة في الدول المضيفة.
- ٢— المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساهم في وجود تكامل اقتصادي.
- ٣— إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

٤- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

٥- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

٦- نقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.

٧- تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة. (٣)

دوافع الاستثمار الأجنبي:

نالت أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي اهتمام الاقتصاديين وخبراء الشركات متعددة الجنسية على السواء. حيث تشير نظرية الميزة الخاصة إلى أن الشركات متعددة الجنسية تواجه زيادة في التكاليف نتيجة حجمها وتعدد عملياتها، مقارنة بتكاليف الشركات التي تقتصر عملياتها على دولة واحدة^(٤)؛ لذلك فإن وجود الشركات متعددة الجنسية لا بد وأن يكون نتيجة ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا لا يتمتع بها المنافسون المحليون ومن بينها وفورات الحجم الكبير، والأساليب الإدارية، والتفوق التقني، والمهارات التنظيمية والتسويقية أو امتلاك العلامات التجارية. وفي المقابل هناك من يعتقد بأن امتلاك منشأة ما لأصول خاصة غير ملموسة (كالمهارات التنظيمية) ليس كافياً لكي تصبح المنشأة متعددة الجنسية، بل لا بد من وجود عوائد اقتصادية خاصة بالمنشأة (داخلية) تنتج عن استغلال هذه الأصول. وأن عدم وجود هذه العوائد الاقتصادية الداخلية يفضي بالمنشأة لاختيار أسلوب الترخيص للمنشآت المحلية لاستغلال هذه العوائد بدلاً من استغلالها مباشرة من قبل المنشأة الأم عبر الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تتضمن العوائد الاقتصادية الداخلية رغبة المنشأة في ضمان جودة المنتج من خلال الإشراف عن قرب على عمليات الإنتاج. كما قد يعود السبب في قيام المنشأة المتعددة الجنسية في الاستغلال المباشر لهذه العوائد ارتفاع تكاليف مراقبة تنفيذ الاتفاقيات أو صعوبة حماية حقوق الملكية سواء الفنية أو التسويقية.

(1) Paul Streeten. "New Approaches to Private Investment in less Developed Countries".ed. International Investment.1972.

(١) بابكر. مشتاق. الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط. المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول،

هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها:

١. الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة. ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي – مثل السوق الأوروبية المشتركة – من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما قد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية. وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

٢. تعظيم الأرباح: حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة والمضيفة تعتبر من أهم العوامل لتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.

٣. تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، ومن ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضاً نظام (قواعد المنشأ) الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.

٤. طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير، وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر، مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسية.

أثر الاستثمارات الأجنبية على اقتصادات الدول المضيفة:

تنقسم آراء الباحثين حول هذا الموضوع إلى مجموعتين: إحداهما: مؤيدة لوجود الاستثمار الأجنبي والأخرى: معارضة لوجوده.

فالمجموعة المؤيدة ترى أن الاستثمارات الأجنبية تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المضيفة عن طريق زيادات الاستثمارات، وما تحمله لها من تكنولوجيا متقدمة، وأساليب إدارية حديثة.

أمَّا المجموعة المعارضة، فترى أنه وإن كان للاستثمار الأجنبي مميزات ومنافع، فإن تكلفة هذه المنافع تفوق بكثير ما تحصل عليه الدول المضيفة من مميزات.

ويمكن تلخيص آراء المجموعتين فيما يلي:

أولاً: آراء المجموعة المؤيدة.

يرى (بول ستريتن، P. Streeten 1972) أن الاستثمارات الأجنبية تسهم في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي، وخلق وتوليد المدخرات المحلية، والعملات الأجنبية. كما يرى أن الاستثمار الأجنبي يمنح الدول المضيفة الاستفادة من المميزات التالية:

- ١- يمكن حكومات هذه الدول من تضيق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطريق غير مباشر بواسطة الضرائب التي تحصلها من الشركات المستثمرة.
- ٢- الاستفادة من المهارات العالية والتقنية المتقدمة التي تنقلها الشركات المستثمرة إلى الدول المضيفة.
- ٣- الاستفادة من أساليب وطرق الإنتاج والإدارة الحديثة.
- ٤- تدريب الأيدي العاملة الوطنية، وتنمية مهاراتها في مختلف مجالات الإنتاج، والإدارة والتسويق الحديثة.
- ٥- تغيير هيكل السوق المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة فيما يخدم المستهلك الوطني.
- ٦- المساعدة في تنمية وخلق روح الابتكار في مواطني الدولة المضيفة.
- ٧- المساهمة في خفض حدة البطالة بما توفره من فرص عمل لمواطني الدول المضيفة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

٨ - فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية، والمساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدولة المضيفة. (٥)

ويرى (Meier 1972 مائير) أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية للدول المضيفة؛ وذلك عن طريق خفض العجز في المدخرات الوطنية من ناحية، وزيادة عرض العملات الأجنبية من ناحية أخرى، مما يترتب عليها ميزات ومنافع تتمثل في زيادة الإنتاجية، والدخل الحقيقي، وارتفاع الأجور المحلية، وانخفاض مستوى الأسعار، والمساهمة في توظيف العمالة الوطنية، فضلاً عن نقل التقنية المتقدمة، والمهارات الإدارية العالية إليها. (٦)

أمّا (جوهنسن، H. Johnson 1972)، فيرى أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثيرها في خفض أسعار السلع، وتحسين جودة المنتجات الوطنية نتيجة لنقل التقنية المتقدمة. (٧)

ويرى (روبير، Reuber 1974) أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، وإعادة توزيع الدخل القومي في صالح العمال شأنها في ذلك شأن الاستثمار المحلي، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم الاستثمارات الأجنبية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي (GNP) (٨).

(5) Streten, Paul, "New Approaches to Private Foreign Investment in Less Developed Countries." In International Investment, ed. By John H. Dunning (Penguin Books, 1972).

(6) Meier., G., "Private Foreign Investment", in International Investment, edited by John Dunning, Penguin Books, 1972. PP. 412- 35.

(7) Johnson., H., "The Efficiency and Welfare Implications of corporation". In International Investment., Edited by John Du. Books, 1972.

(8) Reuber., Grant 1., Private Foreign Investment In Development., Oxford: Clarendon Press, 1974.

كذلك أثبتت الدراسات الميدانية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمارات الأمريكية المباشرة، وعجلة التنمية الاقتصادية في دول أوروبا في الفترة بين ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٥ م. (٩)

كما أشار التقرير السنوي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) لعام ١٩٧٠م إلى أن الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية لا تقتصر على حصيللة الضرائب المحصلة من الشركات المستثمرة، أو ما تدفعه في صورة أجور ومرتبات للمواطنين، بل تتجاوزها إلى نقل التقنية، وتنمية الصادرات وإحلال الواردات، وتحسين وتطوير مشروعات البنية الأساسية، وبالتالي تدريب الإدارة، والعمالة الوطنية.

ثانياً: آراء المجموعة المعارضة.

يرتكز أصحاب هذه المجموعة إلى عقائد ومبادئ سياسية في المقام الأول في معارضتهم للاستثمارات الأجنبية، ولعمل الشركات متعددة الجنسية، ومن أشهر المعارضين للاستثمارات الأجنبية (هايمر)، و(توغندهات) الذين يرون أن الاستثمارات الأجنبية تعود بالفائدة على الشركات متعددة الجنسية بأكثر من استفادة الدول المضيفة لها . وقد ساير هذا الفكر في الدول العربية بعض العرب خاصة في مصر، وذلك عندما تمت مناقشة سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي التي انتهجتها الحكومة المصرية مع بداية عام ١٩٧٤م؛ إذ كرّس بعض الكتاب العرب مؤلفاتهم لمهاجمة ومعارضة الاستثمارات الأجنبية، وبحسبما أورد مطر فإنهم يرون أنها وسيلة لنشر النفوذ الغربي ، وأن الفائدة المتحققة منها تعود للدول الغربية والشركات المتعددة الجنسية أكثر من الدول المضيفة لها ، كما أنها لا تحرص على نقل التقنية أو تدريب العمالة الوطنية. (١٠)

(9) Dunning, John., "Technology, United States investment and the European economic growth"., In International Investment, ed. By John Dunning, Penguin Books, 1972.

(١) مطر، محمود حسين، "نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت. العدد ٥٩، ص٩٤-٩٥، ١٩٨٩م.

وعموماً اتفقت آراء المتخصصين والاقتصاديين حالياً على أنه يمكن التعرف على آثار مثل هذه الاستثمارات من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية . وفيما يلي نتناول هذه الآثار بشيء من التفصيل:

١ – التدفقات الاستثمارية:

تعد الاستثمارات الأجنبية من أهم وسائل استقطاب الأموال الأجنبية؛ وذلك عن طريق الشركات المستثمرة التي تمتلك قدرة ذاتية وإثمانية لتمويل مشروعاتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريقة توافر عوامل الجذب في الدول المضيفة فضلاً عن نوعية الاستثمارات المراد الدخول فيها، لما لتلك النوعية من أهمية في دفع عملية الاستثمارات الأجنبية.

٢ – ميزان المدفوعات:

للاستثمار الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة؛ وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي، فالأثر الإيجابي يتضح عندما تستخدم مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف، أما الأثر السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج.

٣ – نقل التقنية:

حرصت بعض الدول النامية على إعادة النظر في أنظمتها الخاصة بنقل التقنية؛ وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لها أهميتها في نقل وتوطين التقنية فيها، كما عملت هذه الدول على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوطين التقنية المنقولة، وتحديد مدى ملاءمة التقنية لاقتصاد الدولة المضيفة من حيث قدرتها وخصائصها الاقتصادية وميزاتها النسبية، فإذا تمكنت الدولة المضيفة من نقل وتوطين التقنية، يكون للاستثمار الأجنبي أثراً إيجابياً على اقتصاد الدولة المضيفة بشرط ألا يؤدي ذلك للتبعية.

٤ - البحث والتطوير:

ترتبط هذه المسألة بشكل كبير بمدى جدية وحرص الدول المضيفة على نقل التقنية عن طريق حث الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث والتطوير محلياً، ودعم الشركات الوطنية للاستفادة من هذه الأنشطة في سبيل خدمة هذا الهدف، وذلك لأن الشركات الأجنبية المستثمرة تعد مصدراً مهماً ودافعاً للإبداع والاختراع .

٥ - العمالة الوطنية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في إيجاد فرص عمل لمواطني الدولة المضيفة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يساهم في تأهيل وتدريب العمالة الوطنية مما ينتج عنه قدرتها على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي، فإذا استطاعت الدولة تحقيق ذلك، يكون للاستثمار الأجنبي أثراً إيجابياً مهماً.

٦ - اكتساب مهارات إدارية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الإدارية، ذلك أن الاستثمار الأجنبي له دوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية إلى الدول المضيفة؛ وذلك لتمكنها في هذه الجوانب، لأنها تتمتع بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو المالي أو حتى في التقنية المتطورة.

حوافز تشجيع الاستثمار في المملكة:

تقدم المملكة العربية السعودية مجموعة كبيرة من الحوافز الاستثمارية والتي لها دور واضح في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء. منها إمكانية الحصول على القروض

الميسرة، وتوفير الخدمات والمرافق بأسعار تنافسية، وإعفاء الواردات من المواد الخام والمعدات من الرسوم الجمركية مع الحماية الجمركية للسلع المنتجة محلياً، وإعفاء المنتجات المحلية المصدرة من رسوم التصدير وأية ضرائب أخرى، وفيما يلي بعض التفاصيل عن كل من هذه الحوافز :

أ – الحماية والإعفاءات الجمركية:

أقرت الدولة نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية وذلك بفرض رسوم جمركية على السلع المصنعة المستوردة والتي يوجد لها بدائل محلية أو تحديد الكميات المستوردة منها. هذا وقد وضعت وزارة الصناعة والكهرباء معايير وأسس لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المستوردة المثيلة لها في الأسواق المحلية.

ولقد تم مؤخراً تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من ١٢% إلى ٥% مع استمرار حماية الصناعة الوطنية بحد أعلى ٢٠%. وتفرض التعرفة الجمركية على الواردات المنافسة للمنتجات الخاضعة للحماية، وتسري التعرفة المقترحة لمدة ٥ سنوات، يتم بعدها إلغاؤها حيث يمكن للصناعة المحلية أن تحمي نفسها بنفسها وذلك برفع كفاءة الإنتاج. ومع تقدم مراحل طلب انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية كان لا بد لوزارة التجارة و الصناعة من الحد من أسلوب الحماية الجمركية للمنتجات المحلية استجابة لمتطلبات وشروط الانضمام إلى هذه المنظمة.

في المقابل تقوم الحكومة بإعفاء جميع السلع التي تحتاجها المصانع الوطنية كمدخلات إنتاج من آلات وأدوات ومواد أولية وقطع غيار من الرسوم الجمركية وذلك من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي إتاحة الفرصة للصناعات الوطنية للمنافسة بنجاح. وتقوم الدولة في نفس الوقت بإعفاء المنتجات المحلية المعدة للتصدير للخارج من رسوم التصدير.

ب – تفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية:

من منطلق تشجيع الصناعات الوطنية تعطي الحكومة الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة عند التعاقد لتأمين مشترياتها.

ج – الضرائب:

صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣) وتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ بالموافقة على أن تتحمل الدولة نسبة ١٥% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد عن مائة ألف ريال في العام وترحيل الخسائر لسنوات قادمة دون تحديد مدة معينة. ويعكس القرار أسلوباً جديداً للمعاملة الضريبية اتخذته الحكومة من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وبناء على ذلك القرار يكون التطبيق عند تحصيل الضريبة من الشركات الخاضعة للضريبة، باستثناء الشركات العاملة في مجال إنتاج النفط والغاز والمواد الهيدروكربونية .

د – توافر المواد الخام:

يعد البترول من أهم المواد الخام التي تتوفر في المملكة، بالإضافة إلى توافر العديد من المعادن مثل الذهب والحديد والفوسفات والمنجنيز والنحاس، وما توفره شركة (سابك) من المواد البتروكيمياوية، وما يتوافر للمملكة من مواد خام زراعية^(١) .

المقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار:

تمتاز المملكة العربية السعودية بمناخ استثماري تتوفر فيه أهم مقومات نجاح الاستثمار تشجيعاً للمستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها، وتتمثل أهم هذه المقومات فيما يلي:

(١) تطور الاستثمار، مرجع سابق، ص ٦٢ - ٦٤.

أ – توافر الأمن والاستقرار:

يعيش سكان المملكة العربية السعودية وزوارها ورجال الأعمال الأمن والطمأنينة على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم، ويُعد هذا العامل من أهم العوامل المشجعة على الاستثمار في المملكة، حيث إن رأس المال لا ينمو ويتعرض إلا في جو آمن مستقر، وهو ما تحاول المملكة دائماً أن توفره لأبناء الوطن والأجانب على السواء كعاملين أو كمستثمرين.

ب – اتباع نظام الاقتصاد الحر:

يعتمد الاقتصاد السعودي على آليات السوق والمبادرة الحرة، حيث لا توجد به قيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، طالما أنها تعمل في إطار الأنظمة والضوابط الهادفة إلى سلامة هذه الممارسات في ضوء تعاليم الإسلام وتحقيق المصلحة العامة للبلاد. وبالرغم من ذلك فقد بدأت المملكة في تنفيذ برامج لخصخصة لبعض المرافق والمشروعات الحكومية .

ج – اتساع السوق السعودية:

تمتع السوق السعودية بالاتساع والنمو المطرد، وتوافر القدرة الشرائية لدى سكانها. وليس أدل على ذلك من استيعاب أسواقها لكم هائل من المنتجات المحلية و الأجنبية، الأمر الذي يعني وجود فجوة طلب في أسواقها يمكن سدها عن طريق إقامة مشروعات استثمارية جديدة على أراضيها. كما أن سعي المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيفتح الآفاق أمام المستثمرين في المملكة إلى الأسواق الخارجية، مما يشجعهم على الاستثمار في الصناعات التصديرية.

د – المدن الصناعية:

قامت الدولة بإنشاء العديد من المدن الصناعية ذات التجهيزات والخدمات المتكاملة، ومنحت أصحاب المشاريع الصناعية المرخصة قطعاً من الأراضي بإيجار رمزي قدره ٠,٠٨ ريال (ثمان هللات) للمتر المربع سنوياً. كما تقدم لهم الخدمات بأسعار مدعوة. هذا وقد تم – حتى وقتنا الحاضر – إنشاء ثمان مدن صناعية في كل من الرياض وجدة والدمام والقصيم

والإحساء ومكة المكرمة. وهناك عدد من المدن الصناعية تحت الإنشاء في مناطق أخرى من المملكة، بالإضافة إلى مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

هـ - وجود شبكة متكاملة من البنية الأساسية:

حرصت الحكومة على تطوير بنية تحتية وفقاً لأحدث المستويات التقنية والعصرية، مما يسهم في إنشاء المشروعات الاستثمارية (١٢).

أنظمة الاستثمار الأجنبي في المملكة:

حرصت المملكة العربية السعودية - منذ بداية تبنيتها لمبدأ التخطيط الاقتصادي وإعداد خططها التنموية - على تهيئة مناخ مشجع للاستثمار المحلي و الأجنبي على أراضيها نظراً لأهميته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وعليه صدرت عدة أنظمة لتنظيم الاستثمار الأجنبي فيها، وتم تطوير هذه الأنظمة بما يحقق جذب المزيد من هذه الاستثمارات، ويمكن استعراض هذه الأنظمة فيما يلي:

١ - نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية الصادر في عام ١٣٧٦هـ، وقد نص هذا النظام على ألا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني في المشروعات المشتركة عن ٥١% من إجمالي تمويل المشروع.

٢ - نظام الاستثمار الأجنبي الصادر في عام ١٣٨٣هـ، الذي احتوى على عدد من الحوافز التشجيعية لاستثمار رأس المال الأجنبي، وذلك لجذب رؤوس الأموال والخبرة الأجنبية التي تحتاجها المملكة.

٣ - نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر في ١٣٩٩/٢/٢هـ، الذي احتوى على العديد من الحوافز والمقومات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للمملكة.

(١) مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، الرياض، نوفمبر ١٩٩٦م.

٤ - نظام الاستثمار الأجنبي الحالي الصادر في ١٤٢١/١/٥هـ؛ الذي يختلف مع مجموعة الأنظمة والقرارات التي سبق إصدارها، بحيث يفرض متطلبات المرحلة الحالية، إذ أحتوى على المزيد من الحوافز شاملاً امتلاك المستثمر الأجنبي لـ ١٠٠% من مشروعه وبناء مساكن موظفيه .

وقد تزامن صدور هذا النظام مع تأسيس الهيئة العامة للاستثمار كهيئة جديدة ومستقلة ترتبط مباشرة برئاسة المجلس الاقتصادي الأعلى وتختص بشئون الاستثمار في المملكة. ويتضمن نظام الاستثمار الجديد العديد من الحوافز والتسهيلات والضمانات والإعفاءات، وتتلخص أهم بنود هذا النظام في التالي:

- (أ) يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، أو مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.
- (ب) يتمتع المشروع المرخص له بالاستثمار بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.
- (ج) يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو من فائض التصفية أو الأرباح لخارج المملكة أو التصرف فيها بأي طريقة مشروعة، كما يحق له تحويل أي مبلغ ضروري للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
- (د) يحق للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب نظام الاستثمار الأجنبي تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكن العاملين بها - بعضهم أو كلهم - وذلك وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار.
- (هـ) تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها بالاستثمار.

(و) عدم جواز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي بشكل كلي أو جزئي إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل حسب الأنظمة والتعليمات.

(ز) تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والحكومة أو بينه وبين شركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب النظام — ودياً قدر الإمكان — فإذا تعذر ذلك فيحل الخلاف وفق الأنظمة.

(ح) تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب نظام الاستثمار الأجنبي طبقاً لأحكام الضرائب المعمول به في المملكة وما يطرأ عليه من تعديلات.

(ط) يحق للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك. وسيشتمل الملحق رقم (٢) على نظام الاستثمار الأجنبي الجديد بالكامل .

وبعد فقد ظهر من خلال استعراض ما سبق في هذا الفصل أن آثار الاستثمار الأجنبي يمكن التعرف عليها من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية ، كما أظهرت حاجة المملكة إلى المزيد من الحوافز والمقومات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى أهمية خفض الضريبة على المستثمر الأجنبي.

الفصل الرابع

التحليل الوصفي للاستثمارات الأجنبية في المملكة

يشتمل هذا الفصل على استعراض تطور أداء بعض مؤشرات الاقتصاد السعودي، والإصلاحات الاقتصادية التي تمت في الآونة الأخيرة، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية مع التحليل الوصفي اللازم لها .

أولاً: تطور أداء بعض المؤشرات الاقتصادية:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

تشير البيانات الصادرة من وزارة الاقتصاد و التخطيط إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي للمملكة على امتداد سنوات خطط التنمية الست معدلات نمو جيدة، حيث تضاعفت قيمته الحقيقية [بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤م] خلال الثلاثين سنة الماضية بنحو أربعة أضعاف، فقد زادت قيمته من (١٣٢,٨) بليون ريال عام ١٩٦٩م إلى (٤٩٢,٦) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م. وخلال العام الأول من خطة التنمية السابعة ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤م) بنحو (٤,٧%) فارتفعت من (٤٧٠,٥) بليون ريال في عام ١٩٩٩م إلى (٤٩٢,٦) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م. ويعكس ذلك الأداء الإيجابي للاقتصاد الوطني، التطور والنمو في القطاعات غير النفطية، السلعية والخدمية، والذي يعد بدوره مؤشراً لنجاح استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز إسهام القطاعات غير النفطية، (السلعية والخدمية) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وتبرز معدلات النمو المتواصل للقطاعات الإنتاجية غير النفطية على امتداد سنوات خطط التنمية من عام ١٩٦٩م - ٢٠٠٠م الجهد الكبير في مجال التنمية الشاملة لاقتصاد المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي خلال هذه الفترة (٥,٢%) للقطاعات غير النفطية، وارتفع للقطاعات الإنتاجية بمعدل (٥,٦%) وللقطاعات الخدمية بنسبة (٤,٩)

(%)، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع البترول (٣,١%). وقد حققت القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الصناعة معدل نمو مرتفع خلال هذه الفترة بلغ متوسط (٦,٨%) سنوياً في المتوسط، كما ارتفع تكرير البترول بمعدل نمو سنوي قدره (٥,٣%) في المتوسط، والصناعات التحويلية الأخرى بمعدل نمو سنوي قدره (٧,٣%) في المتوسط، مما يوضح الوزن المتزايد للصناعة بجميع مفرداتها.

وبلغت قيمة الناتج الصناعي (٤٧,٣٦) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م مقابل (٦,١٦) بليون ريال في عام ١٩٦٩م. وأما الناتج المحلي لقطاع الزراعة فقد حقق زيادة كبيرة، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي خلال الفترة من عام ١٩٦٩م إلى عام ٢٠٠٠م لمجمل قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك (٥,٩%)، وهو ما يعكس الوضع المتميز لهذا القطاع الحيوي والمهم وقدراته المتزايدة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي، حيث ارتفعت قيمة ناتجه الإجمالي من (٥,٦) بليون ريال في عام ١٩٦٩م إلى (٣٣,٦٣) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م مقابل (٥,٦) بليون ريال في عام ١٩٦٩م.

وتتأكد أبعاد الإنجاز في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أيضاً من خلال مؤشرات قطاعات الخدمات خلال الفترة من عام ١٩٦٩ - ٢٠٠٠م والتي ارتفع ناتجها إلى (١٩٤,٤) بليون ريال في نهاية الفترة مقابل (٤٣,٦٩) بليون ريال في بدايتها. وهو ما يوضحه النمو المتحقق لناتج قطاع التجارة وارتفاعه إلى (٣٦,٢٧) بليون ريال مقابل (٤,٢) بليون ريال، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في الخدمات الحكومية إلى (٨٧,٤٦) بليون ريال مقابل (٢٢,٥٢) بليون ريال على امتداد الثلاثين عاماً الماضية، وهو ما يعكس بدوره الزيادة التي طرأت على الإيرادات العامة للدولة التي تم توجيهها لزيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية دعماً للتنمية، وتحسيناً للمستوى المعيشي للمواطنين.

٢ - الإيرادات والمصروفات الحكومية:

حرصت الموازنة العامة على امتداد سنوات خطط التنمية على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأقصى المعدلات الممكنة في ضوء الإمكانيات المالية المتوافرة ومقتضيات السيطرة على معدلات التضخم وضبط الأسعار، وذلك على الرغم من التقلبات الحادة والمتوالية في أسواق النفط العالمية واتجاه أسعار النفط الخام إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض سنوات خطط التنمية، وهي انخفاضات بلغت ذروتها في عام ١٩٩٨م مع متوسط لسعر برمبيل النفط الخام لم يتجاوز ثمانية دولارات، بالإضافة إلى ما يرتبط بقرارات الأوبك من تخفيض لسقف الإنتاج للدول الأعضاء والتزام المملكة بهذه القرارات، حفاظاً على استقرار السوق الدولية للنفط وضمان تماسك الأسعار واستقرارها.

ومع ما لعائدات النفط من أهمية كبيرة كونها مصدراً أساسياً لإيرادات الحكومة وتوفيرها احتياجات الإنفاق على برامج خطط التنمية ومشروعاتها وما ارتبط بها من تقلبات، فقد حققت الموازنة العامة عجزاً استمر على امتداد سنوات الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٩م، ولم تحقق فائضاً إلا في عام ٢٠٠٠م في ظل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية، وتوجه السياسات الاقتصادية والمالية نحو تحقيق إيرادات من المصادر غير النفطية في إطار برنامج شامل لتعميق الإصلاح المالي والاقتصادي، وبلغت قيمة الفائض في الموازنة (٢٢,٧) بليون ريال مقابل عجز قيمته (-٣٦,٣) بليون ريال في عام ١٩٩٩م، وعجز قيمته (-٤٨,٤) بليون ريال في عام ١٩٩٨م مع تراجع الإيرادات النفطية بمعدلات كبيرة في ظل أوضاع السوق العالمية للنفط.

ومع الإنجاز الذي تحقق بتحول عجز الموازنة إلى فائض، فإن العديد من المؤشرات الإيجابية لا بد وأن تنعكس على مسيرة التنمية وفي مقدمتها زيادة القدرة على توسيع نطاق الإنفاق العام الجاري والاستثماري ومساهمة ذلك مباشرة في توسيع نطاق النشاط الاقتصادي وتخفيف نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة بالإضافة إلى توفير السيولة لسداد جميع

المستحقات وخفض الدين الداخلي العام وبالتالي تخفيض أعباء الأقساط والفوائد بالموازنة العامة.

٣ - إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يمكن إيضاح العديد من المنجزات التنموية من خلال مؤشرات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي على امتداد سنوات خطط التنمية المتعاقبة والارتفاع الملحوظ في قيمته خاصة خلال خطط التنمية الثلاث الأولى لارتباطه بالمشروعات التنموية الطموحة التي نفذت في مجال البنية التحتية والخدمات العامة ومشروعات التنمية الصناعية والزراعية والتنمية البشرية، ويُعد الإنفاق الاستثماري خلال خطط التنمية الرابعة والخامسة والسادسة بمثابة العمود الفقري للأوضاع التنموية الجديدة التي تحول إليها اقتصاد المملكة وتمكنه من إقامة قطاع إنتاجي وخدمي غير نفطي يملك قدرات كافية للوفاء باحتياجات السوق المحلية والتصدير للخارج إلى حد كبير. فخلال عام ٢٠٠٠م بلغ إجمالي قيمة الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت) (١٠٢,٧ بليون ريال بالأسعار الجارية مقابل (٢,٧) بليون ريال في عام ١٩٦٩م.

وفي عام ٢٠٠٠م، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة حققت الاستثمارات الخاصة زيادة ملحوظة حيث بلغت قيمتها (٦٩,٦) بليون ريال بنسبة (١٠,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وجاءت الاستثمارات الحكومية في المرتبة الثانية بقيمة قدرها (٢٣,١) بليون ريال بنسبة (٣,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، ووجه لقطاع النفط استثمارات قدرها (١٠) بلايين ريال بنسبة (١,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي لاستكمال عمليات الاستكشاف وتنمية الإنتاج وزيادة طاقة التكرير والخدمات المساندة.

وخلال الفترة من عام ١٩٦٩ - ٢٠٠٠م بلغ معدل النمو السنوي للاستثمار (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤م) (٢,٥%) في المتوسط، بينما كان هذا المعدل في الخطة السادسة (٢,٨) %، وكان المعدل في الخطة السادسة (٢,٨%) في المتوسط مقابل (٣,٤%) في

الخطوة الخامسة، ومعدل نمو سلبي في المتوسط قدره (١٤%) في الخطوة الرابعة، مع اكتمال معظم مشروعات التجهيزات الأساسية وانخفاض المتطلبات المالية للتنمية، حيث بلغ إجمالي تكوين رأس المال (١٥٥,٤) بليون ريال في عام ١٩٨٤م وهي تمثل أعلى قيمة لتكوين رأس المال، وانخفض إلى (٨٤,٢) بليون ريال في عام ١٩٩٤م، ثم عاود الارتفاع في عام ١٩٩٧م ليصل إلى (٩٥,٩) بليون ريال مرتفعاً إلى (٩٨) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م مع توقعات بعودته للارتفاع بمعدلات كبيرة في ظل استقرار أسواق النفط العالمية والحوافز والمزايا والتنظيم الجديد لجذب الاستثمار الأجنبي على الأخص في مجال التنمية الصناعية.

ويعزز هذه النظرة التحليلية مؤشرات تكوين رأس المال الإجمالي الحقيقي في قطاع الصناعة (مقوماً بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٤م)، حيث ارتفعت في حقل المعدات والمكائن من (١,١) بليون ريال في عام ١٩٦٩م إلى (١٨,٢) بليون ريال في عام ١٩٨٥م، وبلغت (٨,٣) بليون ريال في عام ١٩٩٠م، وارتفعت إلى (١١) بليون ريال في عام ١٩٩٦م، وبلغت قيمتها (١٢,٦) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م، مما يؤكد على ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي بقطاع الصناعة بشكل متصل لكونه توجهاً استراتيجياً رئيساً لتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي. وخلال الفترة من عام ١٩٦٩ - ٢٠٠٠م ارتفعت نسبة الاستثمار في المعدات والمكائن من (٤,٧%) من جملة الاستثمار في عام ١٩٦٩م إلى (١٣,٥%) في عام ٢٠٠٠م. ويرجع تغير معدلات التكوين الرأسمالي خلال خطط التنمية الست الماضية بالدرجة الأولى إلى التعديل المتحقق في الاحتياجات الاستثمارية للتنمية بعد الزيادة في الاستثمارات التي تم توفيرها خلال الخطوة الأولى والثانية، وحققت توفير الاحتياجات التنموية الأساسية، وهو ما يوضح الارتفاع الكبير لمعدل نمو الاستثمار بالأسعار الثابتة خلال الخطوة الخمسية التنموية الأولى، حيث بلغ متوسط النمو السنوي (١٨,٣%). ويكتمل التفسير مع ارتفاع معدلات النمو أيضاً في سنوات خطة التنمية الثانية لاستكمال هيكل الاستثمارات، وتطلب ذلك الارتفاع بمتوسط معدلات النمو السنوي للاستثمار إلى (٢٢,٩%) وهي معدلات مرتفعة انعكست على

الخطط التالية مع تراجع احتياجاتها التنموية، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي (٠,٣%) للخطوة الثالثة.

٤ – الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم:

تهدف السياسة النقدية في المقام الأول إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة اللازمة بما يلائم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وقد نجحت الخطط الخمسية المتعاقبة في الإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى المستويات حتى بالموازنة مع الدول الصناعية المتقدمة، وذلك من خلال تعزيز سياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقود للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي. ومن الأمثلة الواضحة للإنجاز في هذا المجال انخفاض معدل نمو عرض النقود خلال العام الأول من خطة التنمية السابعة ٢٠٠٠م إلى (٤,٥%) موازنة بالتحقق في العام السابق ١٩٩٩م وقدره (٦,٨%) مما أسهم في تعزيز الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية، مما أدى إلى الحفاظ على القوة الشرائية للريال السعودي.

وقد حققت السياسات النقدية نجاحات ملحوظة على امتداد سنوات خطط التنمية الست وحتى العام الأول للخطة السابعة تمثلت في الاستقرار النسبي للقاعدة النقدية عن طريق تجنب التقلبات الحادة، مع تحقيق زيادة مطردة في حجم الائتمان المصرفي طويل الأجل، وتوفير التمويل اللازم لواردات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، أدى نجاح السياسة النقدية إلى تحقيق زيادة مطردة في رأس المال والاحتياطيات وأرباح المصارف التجارية مما يعزز دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – التجارة الخارجية:

تعود أهمية التجارة الخارجية للمملكة إلى اعتماد الإيرادات العامة على عائدات التصدير في تمويل المصروفات الحكومية. وقد شهدت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع

والخدمات زيادة مطردة خلال الفترة من عام ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ م مما يعكس التطور المستمر والازدياد الملحوظ في انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي. فقد ازدادت قيمة الصادرات السلعية والخدمات من (١٢,٣) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (٣٢٠,٩) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م أي أنها تضاعفت ستة وعشرين ضعفاً خلال الفترة المذكورة. من جانب آخر ازدادت قيمة الواردات السلعية والخدمات من (٥,٢) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (١٦٧) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م أي أنها تضاعفت اثنين وثلاثين ضعفاً خلال هذه الفترة. ونتيجة لذلك ازدادت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات من (١٧,٥) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (٤٨٧,٩) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م وهو ما يعني أنها تضاعفت نحو ثمانية وعشرين ضعفاً خلال الفترة المذكورة.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية (فوب) ازدادت من (١٠,٩١) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (٢٩٥,٧٦) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م وازدادت خلال الفترة نفسها قيمة صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة من (١٠,٨٨) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (٢٧٠,٩٥) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م. أما الواردات السلعية (سيف) فقد ازدادت قيمتها من (٣,٢) بليون ريال في عام ١٩٧٠ م إلى (١١٣,٢) بليون ريال في عام ٢٠٠٠ م.

٦- ميزان المدفوعات:

أدى تحسن أوضاع الأسواق العالمية للنفط وارتفاع أسعاره خلال عقد السبعينات إلى انعكاسات إيجابية ملموسة على بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات في هذا الحساب من (١١,١) بليون ريال عام ١٩٧٠ م إلى (٢٢٠,٩) بليون ريال في عام ١٩٧٩ م.

وعلى الرغم من أن الزيادة قد شملت مختلف بنود المقبوضات في هذا الحساب إلا أن الزيادة في قيمة الصادرات السلعية كانت الأكبر، فقد قفزت قيمة هذه الصادرات من نحو (٩,٨) بليون ريال في عام ١٩٧٠م إلى نحو (١٩٥) بليون ريال في عام ١٩٧٩م.

وفي المقابل شهد جانب المدفوعات في الحساب الجاري قفزة مماثلة خلال عقد السبعينات، إذ ازدادت القيمة الإجمالية للمدفوعات من نحو (١٠,٧) بليون ريال في عام ١٩٧٠م إلى نحو (١٨٠,٥) بليون ريال في عام ١٩٧٩م.

ونتيجة لهذه التطورات في جانبي المقبوضات والمدفوعات ازداد فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات من نحو (٤٦٧) مليون ريال في عام ١٩٧٠م إلى نحو (٤٠,٤) بليون ريال في عام ١٩٧٩م.

إلا أن عقد الثمانينات شهد تطورات سلبية في السوق العالمي للنفط كان لها أثر مباشر على جانب المقبوضات في الحساب الجاري وبشكل خاص المقبوضات من بند الصادرات السلعية فقد تواصل الانخفاض خلال هذا العقد في القيمة الإجمالية للمقبوضات ووصل إلى نحو (١٥٤,٧) بليون ريال في عام ١٩٨٩م.

أما المدفوعات فقد ظلت تتنامى خلال تلك الفترة نتيجة لاستمرار الدولة في الإنفاق على برامجها التنموية والخدمية واستمرار التوسع في إنفاق القطاع الخاص على سلع الاستهلاك والاستثمار فارتفعت إثر ذلك القيمة الإجمالية للمدفوعات لتصل إلى نحو (١٩٠,٥) بليون ريال في عام ١٩٨٩م.

ونتيجة لتلك التطورات في جانبي المقبوضات والمدفوعات في ميزان الحساب الجاري بلغ العجز في رصيد هذا الحساب نحو (٣٥,٨) بليون ريال في عام ١٩٨٩م.

وخلال عقد التسعينات طرأ بعض التحسن على موقف المقبوضات وبالذات على المقبوضات من الصادرات السلعية إذ ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات إلى نحو)

٢٦٤,٩) بليون ريال في عام ١٩٩٧م إلى (٣٢١) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م، وارتفع العائد من الصادرات السلعية من نحو (١٠٦) بلايين ريال في عام ١٩٨٩م إلى (٢٨٩,٧) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م.

غير أن الزيادة في القيمة الإجمالية للمدفوعات خلال هذه الفترة قد فاقت كثيراً تلك التي طرأت على قيمة المقبوضات حتى عام ١٩٩٥م. ووصلت القيمة الإجمالية للمدفوعات إلى (٢٦٣,٨) بليون ريال في عام ١٩٩٧م. ونتيجة لهذه التطورات حقق رصيد الحساب الجاري فائضاً مقداره نحو (١,١) بليون ريال في عام ١٩٩٧م. وبعد ذلك تحول إلى عجز مقداره (٤٩,٢) بليون ريال في عام ١٩٩٨م، وفائض مقداره (٥٣,٧) بليون ريال في عام ٢٠٠٠م (١٣).

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

تشهد المملكة العديد من الإصلاحات الاقتصادية لمواكبة التغيرات والتطورات في الاقتصاد العالمي، ولبناء قاعدة اقتصادية متينة قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمنافسة العالمية؛ لذا شرعت الحكومة في تخصيص بعض الأنشطة الاقتصادية التي تدار من قبل القطاع العام، وتبني سياسة تنويع مصادر الدخل والسعودة.

أولاً: سياسة التخصيص:

اكتسبت سياسة تحويل منشآت ومؤسسات القطاع الحكومي إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص أهمية كبرى في السنوات الأخيرة ضمن ما يسمى باستراتيجية التخصيص التي تعد جزءاً مهماً من عملية أوسع وأشمل هي التحول إلى آليات السوق في إطار برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادية.

(١) منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام خلال الفترة من ١٣٩٠ - ١٤٢١هـ، المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

وقد نالت فكرة التخصيص اهتماماً كبيراً في المملكة باعتبارها وسيلة أساسية لإصلاح المشروعات العامة، وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على أدائها وبالتالي تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

ويعتد التخصيص من أهم التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الاقتصادية في المملكة، وأصبح الحماس كبيراً للمبادرة الخاصة وللحد من التدخل الحكومي في الإنتاج لزيادة الكفاءة الاقتصادية ولخفض الإنفاق، ومعالجة عجز الميزانيات الحكومية، فالتقى الهدفان في صيغة العمل على إطلاق عملية التخصيص في أي برنامج إصلاح اقتصادي يقصد من ورائه تعزيز النمو والحق بركب التنمية إذا كان الحديث يتم في إطار دولة نامية (١٤).

أهداف التخصيص:

١- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية.

٢- تحفيز القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة حصته في الناتج المحلي بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني.

٣- توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.

٤- تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محلياً.

٥- زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة ومواصلة تحقيق زيادة عادلة في دخل الفرد.

٦- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

(١) المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاستثمار، تطور الاستثمار في عهد خادم الحرمين الشريفين،

التخصيص والاستثمار:

أثر صغر حجم الأسواق المالية وبدائية الأدوات المالية المستخدمة في كثير من الدول النامية على خصخصة بعض المشاريع الحكومية التي تتميز بضخامة رؤوس الأموال المستثمرة فيها مما أدى إلى تعثر بعض المشروعات العامة المطروحة للخصخصة؛ وذلك لعدم استيعاب السوق المالية المحلية لهذا الحجم من رؤوس الأموال. وحلاً لهذه المشكلة فقد كانت أغلب مشروعات التخصيص في العالم مصحوبة بفتح الأسواق المالية للاستثمارات الأجنبية، كما أنه من المعلوم أن التطبيق الجيد لسياسة التخصيص يؤدي إلى العديد من النتائج الإيجابية ومنها على سبيل المثال أنها وسيلة فعالة لامتناع المدخرات المحلية واستثمارها وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتعد برامج الخصخصة محركاً أساسياً لجذب الاستثمارات عندما تقوم الحكومة ببيع أصول مشروعاتها العامة (كلياً أو جزئياً) إلى القطاع الخاص. وقد يتخذ الاستثمار الأجنبي صورة الاستثمار المباشر بشرائه لأصول الشركة المخصصة أو صورة الاستثمار غير المباشر مثل الاستثمار في الأسهم والسندات (محفظة الأوراق المالية). ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر بشرائه لأصول الشركة المخصصة، أو صورة الاستثمار غير المباشر مثل الاستثمار في الأسهم والسندات (محفظة الأوراق المالية). ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية وتختلف درجة أهميتها من دولة إلى أخرى تبعاً لأهمية الدور المتوقع أن يقوم به في الاقتصاد المضيف.

وقد أظهرت الدراسات التطبيقية صحة ذلك حيث يوضح الجدول رقم (١) نسبة الاستثمار الأجنبي في المشروعات التي تم تخصيصها في دول مختارة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٥م، فقد تراوحت نسبة الاستثمار الأجنبي في المشروعات المخصصة بين ١,٦% في الهند و ٨٨,٣% في المجر؛ ولكنها تجاوزت في المتوسط نسبة الاستثمارات المحلية في المشروعات المخصصة إذ بلغت ٥١,٥%. وعلى الرغم من قدم تلك البيانات إلا أنها تخلص إلى نتيجة

مهمة وهي أن التخصيص عمل على جذب الاستثمارات الخارجية ووظف بعض عوامل الإنتاج المحلية مما أدى إلى رفع إنتاجية تلك العوامل؛ بالتالي زادت الكفاءة الاقتصادية.

جدول (١): عائد الخصخصة والاستثمار المباشر الناتج عن الخصخصة في دول مختارة خلال الفترة (١٩٨٨ – ١٩٩٥ م).

الدولة	عائد الخصخصة	عدد عمليات الخصخصة	الاستثمار الأجنبي المباشر من الخصخصة	نسبة الاستثمار الأجنبي من الخصخصة
الأرجنتين	١٨٣٥٥	١٣١	٨٧٢٠	٤٧,٥
الصين	٧٠٣٣	٨٩	٥٢٩٢	٧٥,٢
المجر	٧٩٥٧	٢٠٧	٧٠٢٧	٨٨,٣
الهند	٥٢٠٥	٦٢	٨٥	١,٦
أندونيسيا	٤٠١٤	١٥	١٦١٧	٦٠,٣
بيرو	٤٤٥٨	٩٠	٣٢٠٩	٧٢
الفلبين	٣٤١٧	٨٢	١٠٨٠	٣١,٦
تركيا	٣٠٨١	١٤٥	٧٨٤	٢٥,٤
فنزويلا	٢٥١٠	٥٩	١٥٣٦	٦١,٢

المصدر: تقييم برامج الخصخصة في منظمة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٩ م.

القطاعات المرشحة للتخصيص في المملكة:

حددت استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية قائمة أولية للمؤسسات

المرشحة للتخصيص والتي تم اختيارها من قطاع التجهيزات الأساسية، وقطاع الموارد

الاقتصادية وقطاع الخدمات الاجتماعية وتشمل هذه القائمة:

١- المؤسسة العامة للموانئ.

٢- المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

٣- مصلحة المياه والصرف الصحي.

٤- الاتصالات.

٥- البريد.

٦- المطارات.

٧- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

٨- المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق.

٩- شركة الكهرباء.

١٠- الشركة السعودية للتعيين (معادن).

١١- الهيئة العامة للجيبيل وينبع.

١٢- المشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم (١٥).

وتنتهج المملكة لتطبيق سياسة التخصيص ثلاث طرق تستخدم في الغالب لتحويل المرافق

العامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي:

١- تحويل ملكية الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال طرح كل أو

جزء من المرافق والمشاريع الحكومية للاكتتاب العام، على سبيل المثال نقل ملكية

الهاتف السعودي إلى القطاع الخاص وتغيير مسماه إلى (شركة الاتصالات

السعودية).

(١) المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط و، التخصيص: مدخل لإصلاح المشروعات العامة،

جمادى الأولى ١٤٢٣هـ.

٢- التحرر من قيود الاحتكار القانونية: أي إتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالعمل والتنافس في القطاع الذي تديره الدولة. وعلى سبيل المثال سمحت الدولة لشركات خاصة تعمل في مجال النقل السريع للبريد والطرود بالمنافسة مع البريد المملوك للدولة.

٣- منح عقود لتوريد السلع أو القيام بالخدمات والصيانة والتشغيل للقطاع الخاص حيث أوكلت الدولة صيانة الكثير من المنشآت العامة للقطاع الخاص.

ثانياً : تنويع مصادر الدخل :

تنتهج المملكة سياسة تنويع مصادر الدخل لأجل عدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل بسبب تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية وبالتالي تجنب الأثر السلبي الناتج عنها إضافة إلى خلق مصادر أخرى تساهم في زيادة إجمالي الناتج المحلي ومن جملتها الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال زيادة الصادرات وتنويعها وإحلال الواردات وتوظيف العمالة ونقل التقنية وتدريب وتأهيل العمالة. وعموماً فإن وجود أكثر من مصدر للدخل يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن في المدى الطويل.

ثالثاً: سياسة السعودية :

تتبنى المملكة سياسة العودة التي أصبحت مطلباً وطنياً. ومع ما لهذه السياسة من آثار إيجابية إلا إنه بالنسبة للاستثمارات الأجنبية قد تكون سلاحاً ذو حدين حيث إن فرض مثل هذه السياسة على الشركات الأجنبية يؤدي إلى تدريب العمالة ونقل التقنية وتأصيلها ولكن في الوقت ذاته قد ترفع من تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات الأجنبية - فمن المعلوم أن تكلفة العمالة هي الأعلى مقارنة مع تكاليف الإنتاج الأخرى - ولذلك لا بد من الحذر في مثل هذا الأمر لكي يمكن تحقيق العودة و زيادة التدريب، وفي الوقت ذاته عدم التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

رابعاً: الدخول في منظمة التجارة العالمية :

تسعى المملكة إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تعزيز الاقتصاد السعودي من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع بعض دول المنظمة، والتفاوض مع دول المنظمة الأخرى التي لم يتم الاتفاق معها. ويساهم ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلا أنه قد يؤثر سلباً على الشركات الأجنبية مما يستدعي أن ترفع مستوياتها التقني والإداري .

خامساً: مؤسسات إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي :

لتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات الاقتصادية المذكورة أعلاه أنشأت المملكة عدة مجالس وهيئات عليا نذكر منها مايلي :

المجلس الاقتصادي الأعلى:

احتل الشأن الاقتصادي مكانة عالمية في قائمة اهتمام الدول لما له من مساس مباشر بالمصالح العليا للبلاد وتأثير على تقدمها وتنميتها واستقرارها الأمر الذي جعل رسم السياسة الاقتصادية وبلورتها وتدبير الشؤون والقضايا الاقتصادية وإدارتها محورا أساسياً لأعمال الحكومات ومسئولياتها واختصاص الجهات العليا فيها، وعليه صدر بتاريخ ١٤٢٠/٥/١٨ هـ الموافق ١٩٩٩/٨/٢٩ م أربعة أوامر ملكية تقضي بإنشاء وتنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى، وتكوين هيئة استشارية للشؤون الاقتصادية ترتبط برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

ويعني المجلس بالأعمال والمهام اللازمة لأداء مجلس الوزراء لمسؤولياته وممارسته لاختصاصاته فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية واتخاذ القرارات نحوها. كما كلف هذا المجلس بوضع إستراتيجية التخصيص والإشراف على تنفيذها .

المجلس الأعلى لشئون البترول والمعادن:

تهدف السياسة النفطية في المملكة إلى تحقيق التوازن في السوق النفطية بما يحقق مراعاة مصالح الدول المصدرة، واستمرار النمو الاقتصادي العالمي، إضافة إلى استقرار إمدادات النفط وأسعاره عند مستويات معقولة.

وتبنى الاستراتيجية النفطية للمملكة على أهداف خطط التنمية التي تهدف إلى استقرار السوق النفطية، وضمان أمن إمدادات النفط للدول المستهلكة، والمحافظة على حصة النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة إضافة إلى حصة المملكة في السوق النفطية العالمية، والإبقاء على المستوى المقبول من الطاقة الإنتاجية للمملكة لتحقيق الإنتاج الأمثل، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص عن طريق توفير فرص تجارية في قطاع الخدمات والصناعات المساندة؛ لذا صدر بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٤هـ الموافق ٤/١/٢٠٠٠م مرسوم ملكي رقم أ/٢١٢ بتشكيل المجلس الأعلى لشئون البترول والمعادن الذي يتولى تحديد استراتيجية المملكة حيال ثروتها من النفط والغاز، وتقرير توسعة الاستثمار فيه، ودراسة عروض الشركات الراغبة في الاستثمار في القطاع النفطي^(١٦).

الهيئة العليا للسياحة:

تأسست الهيئة العليا للسياحة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (٩) وتاريخ ١٢/١/٢٠٠٠

١٤٢١هـ، وقد نص قرار التأسيس على ما يلي:

(١) جريدة عكاظ، العدد ١٢١٨٤، وتاريخ ٢٨ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ٥ يناير ٢٠٠٠م.

١ - اعتماد السياحة قطاعاً إنتاجياً يسهم في بقاء السائح السعودي داخل البلاد، وزيادة فرص الاستثمار، وتنمية الإمكانات البشرية الوطنية وتطويرها، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطن السعودي.

٢ - تكون الأماكن التالية أماكن سياحية وهي:

(أ) الأماكن الطبيعية العامة (غير المملوكة ملكية خاصة) مثل

الشواطئ والغابات والجبال والأودية والمنتزهات ونحوها.

(ب) الأماكن التي تحددها الهيئة العليا للسياحة.

وللهيئة العليا للسياحة شخصية اعتبارية مستقلة، ترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها الرئيس مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع أو مكاتب حسب الحاجة.

ويتمثل هدف الهيئة الأساسية في الاهتمام بالسياحة وتنميتها وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتطوير نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني. ويضطلع القطاع الأهلي بالدور الرئيس في إنشاء المنشآت السياحية الاستثمارية^(١٧). وهذا فضلاً عن أنها ستسهم في تنويع مصادر الدخل.

الهيئة العامة للاستثمار:

تأسست الهيئة العامة للاستثمار بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢) وتاريخ ١/٥/

١٤٢١هـ وقد نص قرار التأسيس على ما يلي:

١ - تحل الهيئة العامة للاستثمار محل الدار السعودية للخدمات الاستشارية، وينقل إليها ما للدار من حقوق وما عليها من التزامات.

٢ - تشكل لجنة من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة التجارة والصناعة والمياه والكهرباء ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط لدراسة استفادة الهيئة العامة للاستثمار

(١) تطور الاستثمار، مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.

من الموارد البشرية الموجودة في كل من الدار السعودية للخدمات الاستشارية والأمانة العامة للاستثمار الأجنبي بوزارة التجارة والصناعة.

وللهيئة العامة للاستثمار شخصية اعتبارية مستقلة، وترتبط برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى، ويكون مقرها الرئيس مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع ومكاتب داخل المملكة وخارجها.

ويتمثل هدف الهيئة الأساسي في العناية بشؤون الاستثمار في المملكة بما في ذلك

الاستثمار الأجنبي ويشمل ذلك - دون حصر لاختصاصاتها - القيام بما يلي:

- (أ) إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار الوطني والأجنبي.
- (ب) اقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في البلاد.
- (ج) متابعة وتقييم أداء النشاط الاستثماري الوطني والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك.
- (د) إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بالمملكة والترويج له.
- (هـ) التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بنشاطها والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالاستثمار بما يمكن الهيئة من القيام بمهامها.
- (و) تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض داخلياً وخارجياً والفعاليات المرتبطة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها.
- (ز) تطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمة فيما يخدم أغراض الهيئة.
- (ح) القيام بأية مهام تسند إلى الهيئة نظاماً.

ويكون للهيئة مجلس إدارة يتشكل من المحافظ رئيساً وعضوية عدد من كبار التنفيذيين بالدولة، كما يجب أن لا تقل مرتبة ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة عن المرتبة الرابعة عشرة، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات فقط.

وأوضح تنظيم الهيئة العامة للاستثمار أن مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها، واتخاذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها، وحدد أهم اختصاصاته فيما يلي: البت في طلبات الاستثمار وإغائها، واقتراح قائمة بأنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى واقتراح تعديل هذا التنظيم والأنظمة الأخرى المرتبطة بالاستثمار إذا دعت الحاجة لذلك.

وقد وضع لهذه الهيئة ميزانية مستقلة تعد وتصدر وفقاً لترتيبات الميزانية العامة للدولة ويتم الصرف من هذه الأموال وفق اللوائح المالية للهيئة.

ومن الملاحظ أن القرارات التي صدرت بخصوص الهيئة العامة للاستثمار تعد خطوة رئيسة في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في المملكة (١٨).

(١) الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية، نظام الاستثمار الأجنبي وتنظيم الهيئة العامة للاستثمار واللوائح التنفيذية، الطبعة الثانية، الرياض، ١٤٢١هـ ص ٢٩، ٣٠.

ثالثاً: تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية

يساهم الاستثمار — المحلي والأجنبي — بشكل فعال في توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة من الدول. والانفاق الاستثماري هو إنفاق شديد الفعالية قوي التأثير حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مضاعف الاستثمار ؛ لذلك سعت حكومة المملكة العربية السعودية إلى دعم وتنمية الاستثمار المحلي، وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي للمساهمة في التنمية الاقتصادية فيها عن طريق تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي من خلال منح التسهيلات والمزايا والحوافز الجاذبة التي من شأنها تعزيز الاستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي. فبالإضافة إلى ما تم إيضاحه سابقاً من طرق وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية نستعرض هنا برنامج التوازن الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية ثم نستعرض تدفقات الاستثمارات الأجنبية في المملكة :

برنامج التوازن الاقتصادي:

يهدف برنامج التوازن الاقتصادي بمفهومه العام إلى إيجاد علاقة متوازنة بين طرفين دخلا في علاقة تبادل تجاري واقتصادي، وهناك عدة أساليب لتطبيق هذا المفهوم على مستوى الدولة كمقايضة السلع والإنتاج الصناعي المشترك وما شابه ذلك.

وقد بدأت المملكة العربية السعودية في أوائل الثمانينيات وضع وتبني الخطط اللازمة لإعداد برنامج لتشجيع الاستثمار في المملكة، واستخدمت العقود العسكرية كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ويتضمن برنامج تشجيع الاستثمار إلزام الشركات الأجنبية التي تحصل على عقود أو مشاريع عسكرية أن تستثمر ما نسبته ٢٥ — ٣٥٪ من قيمة هذه العقود داخل المملكة في مشاريع ذات تقنية متقدمة؛ وذلك للوصول إلى عدة أهداف تخدم الصناعة والتنمية والاقتصاد.

ويتألف برنامج التوازن الاقتصادي من ثلاثة برامج: البرنامج الاقتصادي مع الولايات المتحدة (درع السلام)، ومع بريطانيا (اليمامة)، ومع فرنسا (الصواري).

أهداف البرنامج:

نشأت فكرة البرنامج في وزارة الدفاع والطيران، التي انشأت لجنة اسمتها "لجنة التوازن" أسند إليها مسئولية تلقي طلبات الشركات العالمية التي ترغب في المشاركة في مشروعات البرنامج وتقييم هذه الطلبات والموافقة على المشروعات المقترحة، في ضوء معايير محددة، أهمها التقنية المستخدمة، ومدى الاستفادة منها. كما قامت اللجنة بوضع أهداف هذا البرنامج على النحو التالي:

١. تنويع مصادر الدخل في المملكة.
٢. خلق الفرص الوظيفية في مجالات التقنية المتقدمة والإدارة الخريجي الجامعات والمعاهد، وتطوير مهاراتهم، وزيادة خبراتهم.
٣. إعطاء الفرص للمواطنين ورجال الأعمال الوطنيين للاستثمار والمساهمة في إنماء الاقتصاد الوطني.
٤. توسيع القاعدة الصناعية وإيجاد صناعات جديدة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.
٥. نقل التقنية المتقدمة إلى المملكة حتى لا تعتمد على المصادر الخارجية بصورة مستمرة ولتساهم المملكة بصفة فعالة مع الدول الصناعية في تطوير الاقتصاد العالمي (١٩).

وقد تحققت العديد من الأهداف نتيجة لبرنامج التوازن الاقتصادي. وتمثل تلك الأهداف بالانعكاسات الإيجابية لهذا البرنامج على الاقتصاد الوطني من جهة، وآثاره على المستثمرين والمواطنين من خلال توفيره للعديد من الفرص الوظيفية والاستثمارية من جهة أخرى. ويمكن إيراد الأمثلة التالية عن مزايا برنامج التوازن الاقتصادي.

١. أدى استثمار الشركات الأجنبية المشاركة في برنامج التوازن الاقتصادي إلى إعادة تدوير جزء مهم من قيمة العقود الحكومية المرتبطة بالبرنامج في الاقتصاد الوطني، وتقدر قيمة المبالغ المدورة بأكثر من ١٣٣٠ مليون ريال.

(١) مطر، محمود، نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج العربية، الكويت، العدد ٥٩، ١٩٨٩م، ص ١٠٤.

٢. ساهم إنشاء شركات برنامج التوازن الاقتصادي في تنشيط الدورة الاقتصادية لبعض القطاعات من خلال العقود الموقعة بين الشركات الوطنية والأجنبية، وتقدر قيمة هذه المساهمات بحوالي ١٨٩٠ مليون ريال.

٣. ساهمت شركات برنامج التوازن الاقتصادي من خلال نشاطها الخدمي والصناعي في الحد من قيمة المبالغ المصروفة على العقود التي كانت تنفذ من قبل شركات أجنبية محلية أو خارجية نتيجة لعدم توفر التقنية والإنتاجية اللازمة لتنفيذها من قبل الشركات الوطنية. كما تحققت العديد من المنجزات في مجال تصدير السلع، وقدرت قيمة هذه المساهمات بمبلغ ٥٠٨٧ مليون ريال.

٤. أتاح برنامج التوازن الاقتصادي فرصاً لأكثر من ٢٧ شركة وطنية للمشاركة في تأسيس ١٥ شركة مشتركة ضمن البرنامج يبلغ إجمالي رأسمالها أكثر من ٢٦٧٠ مليون ريال موزعة في كل من الرياض والدمام وجدة والخبر والجبيل.

٥. أدى برنامج التوازن الاقتصادي إلى نقل تقنيات صناعية وخدمية لشركات وطنية عديدة في مجال الطيران والفضاء والبتروكيماويات والإلكترونيات ونظم الحاسب الآلي والمستلزمات الدوائية.

٦. أوجد برنامج التوازن ٢٩٣٤ فرصة عمل يشغلها المواطنون السعوديين ما نسبته ٣٨٪ منها .

وعموماً فإن برنامج التوازن الاقتصادي يشكل دوراً مهماً في تأسيس قاعدة تقنية صناعية متطورة للقطاع الخاص السعودي الذي باشر في تأسيس عدد من المشروعات منها شركة السلام للطائرات المحدودة بمشاركة القطاع الخاص بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة البالغ ٤٧٦ مليون ريال.

وتأتي خطوات برنامج التوازن الاقتصادي لنقل التقنية ضمن توجيهات الحكومة وتسخيرها لخدمة اقتصاد المملكة ضمن الخطط التنموية الطموحة التي تتناسب ومكانة المملكة وثقلها الدولي والإقليمي.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية:

١ - بناء على البيانات المنشورة من قبل وزارة التجارة والصناعة التي تتضمن تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر حسب عدد المصانع وإجمالي التمويل وعدد العمال سيتم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وسوف تعرض نتائج التحليل حسب مناطق المملكة، وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية.

أ - المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب المناطق:

بلغ عدد المصنع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي - جدول رقم (٢) - حتى نهاية عام ١٤٢٣هـ - ٤٩٤ مصنعاً، وتوزع عدد هذه المصانع على مناطق المملكة كما يلي: ٣٧,٠٤% في منطقة الرياض، و ٢٩,٩٦% في منطقة مكة المكرمة، و ٢٨,٥٤% في المنطقة الشرقية، و ٣,٦٤% في منطقة المدينة المنورة، و ٠,٤% في منطقة عسير، و ٢٠% في كل من منطقة القصيم وتبوك. ويلاحظ تركيز المصانع المنتجة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي عددياً بصورة رئيسة في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية.

وقد بلغ إجمالي التمويل للمصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية عام ١٤٢٣هـ ما قيمته ١٣٢٨٢٣,١ مليون ريال، وتوزع هذا التمويل بنسبة ٥٣,٧٧% في المنطقة الشرقية، و ٢٧,٥٥% في منطقة المدينة المنورة، و ١٣,١٤% في منطقة مكة المكرمة، و ٥,٤٠% في منطقة الرياض، و ٠,١٣% في منطقة تبوك؛ ويتضح تركيز حجم تمويل المصانع في منطقتين رئيسيتين هما المنطقة الشرقية (حيث توجد معظم مجموعات سابقك للبترول وكيماويات) ومنطقة المدينة المنورة حيث توجد المدينتان الصناعيتان الجبيل وينبع في نطاقهما.

جدول رقم (٢): عدد وإجمالي التمويل والعمالة للمصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية

١٤٢٣هـ - موزعة حسب المناطق

العمالة		التمويل		عدد المصانع		المناطق
%	العدد	%	مليون ريال	%	العدد	
٣٠,٢٣	٢٢٢٧٥	٥,٤٠	٧١٧٣,٩٣	٣٧,٠٤	١٨٣	الرياض
٠,٠٧	٤٨	٠	٢,٦٤	٠,٢٠	١	القصيم
٢٨,٣١	٢٠٨٦٠	١٣,١٤	١٧٤٥١,٩٩	٢٩,٩٦	١٤٨	مكة المكرمة
٦,٠٨	٥٠٠٨	٢٧,٥٥	٣٦٥٩٨,١٥	٣,٦٤	١٨	المدينة المنورة
٣٤,٠٨	٢٥١٠٨	٥٣,٧٧	٧١٤١٩,٣٥	٢٨,٥٤	١٤١	المنطقة الشرقية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	جازان
٠	٠	٠	٠	٠	٠	نجران
٠,٠٤	٢٩	٠	٢	٠,٤٠	٢	عسير
٠	٠	٠	٠	٠	٠	الباحة
٠	٠	٠	٠	٠	٠	حائل
٠,٤٨	٣٥٢	٠,١٣	١٧٥	٠,٢٠	١	تبوك
٠	٠	٠	٠	٠	٠	الحدود الشمالية
٠	٠	٠	٠	٠	٠	الجوف
١٠٠	٧٣٦٨٠	١٠٠	١٣٢٨٢٣,١	١٠٠	٤٩٤	المجموع

المصدر: إدارة المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٣م.

ويبين الجدول رقم (٣) أن متوسط التمويل للمصانع المنتجة يساوي ٢٦٨,٨٧ مليون ريال، ويبلغ هذا المتوسط ٢٠٣٣,٢٣ مليون ريال في منطقة المدينة المنورة، و ٥٠٦,٥٢ مليون ريال في المنطقة الشرقية، و ١١٧٠,٩٢ مليون ريال في منطقة مكة المكرمة، و ١٧٥ مليون ريال في منطقة تبوك، و ٣٩,٢٠ مليون ريال في منطقة الرياض، و ٢,٦٤ مليون ريال في منطقة القصيم، وواحد مليون ريال في منطقة عسير.

ويبلغ متوسط التمويل للعامل الواحد ١,٨٠ مليون ريال وذلك بالنسبة لجميع المصانع المنتجة ويختلف هذا المتوسط من منطقة لأخرى في المملكة حيث يبلغ ٧,٣١ مليون ريال في منطقة المدينة المنورة التي تضم مدينة ينبع الصناعية، مقابل ٢,٨٤ مليون ريال في المنطقة الشرقية، و

٠,٨٤ مليون ريال في منطقة مكة المكرمة، و٠,٥٠ مليون ريال في منطقة تبوك، و٠,٣٢ مليون ريال في منطقة الرياض، و٠,٠٦ مليون ريال في منطقة القصيم و٠,٠٧ مليون ريال في منطقة عسير.

جدول رقم (٣): متوسط التمويل للمصنع والعمال ومتوسط عدد العمال للمصنع في المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية ١٤٢٣هـ موزعة حسب المناطق

المناطق	متوسط التمويل للمصنع (مليون ريال)	متوسط التمويل للعمال (مليون ريال)	متوسط عدد العمال للمصنع
الرياض	٣٩,٢٠	٠,٣٢	١٢٢
القصيم	٢,٦٤	٠,٠٦	٤٨
مكة المكرمة	١١٧,٩٢	٠,٨٤	١٤١
المدينة المنورة	٢٠٣٣,٢٣	٧,٣١	٢٧٨
المنطقة الشرقية	٥٠٦,٥٢	٢,٨٤	١٧٨
جازان	٠	٠	٠
نجران	٠	٠	٠
عسير	١	٠,٠٧	١٥
الباحة	٠	٠	٠
حائل	٠	٠	٠
تبوك	١٧٥	٠,٥٠	٣٥٢
الحدود الشمالية	٠	٠	٠
الجوف	٠	٠	٠
المجموع	٢٦٨,٨٧	١,٨٠	١٤٩

المصدر: إدارة المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٣م.

ويبلغ متوسط عدد العمال للمصنع الواحد في تلك المصانع حوالي ١٤٩ عاملاً مقابل ٣٥٢ عاملاً في منطقة تبوك، و٢٧٨ عاملاً في منطقة المدينة المنورة و١٧٨ عاملاً في المنطقة الشرقية، و١٤١ عاملاً في منطقة مكة المكرمة، و١٢٢ عاملاً في الرياض، و٤٨ عاملاً في القصيم، و١٥ عاملاً في منطقة عسير.

٢ - المصانع المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حسب النشاط الصناعي: تتوزع المصانع المنتجة والبالغ عددها ٤٩٤ مصنعاً بين الأنشطة الصناعية - كما يوضح جدول رقم (٤) - بالنسب التالية ٣٨,٢٦% صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات، و ٢٦,٩٢% الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، و ١٢,١٥% صناعة مواد البناء والخزف والزجاج، و ٨,٣٠% صناعة المواد الغذائية والمشروبات، و ٤,٢٥% لصناعة الورق والطباعة والنشر، و ٤,٢٥% لصناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث، و ٥,٨٧% للأنشطة الأخرى. ويتوزع إجمالي تمويل هذه المصانع كالتالي: ٨٥,٠٥% للصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية، و ٥,٣٣% لصناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات، و ٤,٩١% لصناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج، و ٤,٦٣% لبقية الأنشطة لصناعية. أما عدد العمال البالغ ٧٣٦٨٠ عاملاً، فتوزع بين الأنشطة الصناعية كالتالي: ٣٥,٩٢% للصناعات الكيماوية والبلاستيكية، و ٢٦,٩٩% لصناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات، و ١٣,٢٧% لصناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج، و ١٢,٦١% لصناعة المواد الغذائية والمشروبات، و ٤,٥١% لصناعة الورق والطباعة والنشر، و ٦,٧١% لبقية الأنشطة الصناعية.

جدول رقم (٤) عدد وإجمالي التمويل والعمالة للمصانع المنتجة المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي حتى نهاية ٢٠٢٣

هـ، موزعة حسب النشاط الصناعي.

التصنيف	النشاط الصناعي	عدد المصانع		التمويل		العمالة	
		العدد	%	مليون ريال	%	العدد	%
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات	٤١	٨,٣٠	٣٤٢٧,٤٩	٢,٥٨	٩٢٨٩	١٢,٦١
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٢٠	٤,٠٥	٥٥٣,١٩	٠,٤٢	٢٥٤٦	٣,٤٦
٣٣	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والأثاث	٢١	٤,٢٥	٣١٦,٤١	٠,٢٤	١٤٩٦	٢,٠٣
٣٤	صناعة الورق والطباعة والنشر	٢١	٤,٢٥	١٤٩٧,٧٧	١,١٣	٣٣٢١	٤,٥١
٣٥	الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	١٣٣	٢٦,٩٢	١١٩٦١,٨	٨٥,٠٥	٢٦٤٦٨	٣٥,٩٢
٣٦	صناعة مواد البناء والصيني والخزف والزجاج	٦٠	١٢,١٥	٦٥١٧,٢٤	٤,٩١	٩٧٧٨	١٣,٢٧
٣٧	الصناعات المعدنية الأساسية	١	٠,٢٠	٤٠	٠,٠٣	٩٥	٠,١٣
٣٨	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	١٨٩	٣٨,٢٦	٧٠٧٦,٦٢	٥,٣٣	١٩٨٨٦	٢٦,٩٩
٣٩	صناعات متنوعة أخرى	٨	١,٦٢	٤٣٢,٤٥	٠,٣٣	٨٠١	١,٠٩
	المجموع	٤٩٤	١٠٠	١٣٢٨٢٣	١٠٠	٧٣٦٨٠	١٠٠

المصدر: ، إدارة المعلومات، وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٣م.

٢- بناء على بيانات الاستثمارات الأجنبية المتوافرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار حسب عدد المشروعات المرخصة وإجمالي التمويل سيتم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر - المشترك - وسوف تعرض نتائج التحليل حسب نوع النشاط، والدول المستثمرة في المملكة.

أ - المشروعات المرخصة بموجب نظام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر - المشترك -
حسب نوع النشاط:

بلغ عدد المشروعات المرخصة بموجب هذا النظام - جدول رقم (٥) - حتى نهاية شهر
رمضان لعام ١٤٢٤هـ - (٢٨٥) مشروعاً، توزعت هذه المشاريع حسب نوع النشاط كما
يلي:

٤٠,٦٧% صناعي، و٥٩,٠٩% خدمي، و٠,٢٤% زراعي. وعليه يمكن ملاحظة تركيز
المشروعات المرخصة في النشاط الخدمي والصناعي على التوالي.

وقد بلغ إجمالي التمويل بموجب هذا النظام (٥٦,٥٧٦) مليار ريال موزعاً بنسبة ٥٧% في
النشاط الصناعي، و٤٣% في القطاع الخدمي، الأمر الذي يدل على تركيز إجمالي التمويل لهذه
الاستثمارات في القطاع الصناعي.

وتبلغ نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الصناعي ٥٤,١%، و٨٦,٩% في النشاط
الخدمي، و٤٥,٢% في النشاط الزراعي.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر - المشترك - فيبلغ ٤٥,٩% في النشاط الصناعي، و١٣,١
% في النشاط الخدمي، و٥٤,٨% في النشاط الزراعي، وهذا يدل على أن غالبية الاستثمارات
الأجنبية المباشرة كانت في النشاط الخدمي والصناعي.

جدول رقم (٥): عدد التراخيص، وإجمالي التمويل للاستثمارات الأجنبية حسب نوع النشاط

نوع النشاط	عدد التراخيص		المشروعات الأجنبية المشتركة		المشروعات الأجنبية المباشرة		إجمالي الاستثمارات		إجمالي الاستثمارات
	العدد	%	إجمالي التمويل (مليار ريال)	%	إجمالي التمويل (مليار ريال)	%	محلية	أجنبية	
صناعي	٨٤٨	٤٠,٦٧	١٤,٨٢٩	٤٥,٩	١٧,٤٨٢	٥٤,١	٢٥,٣	٧٤,٧	٣٢,٣١١
خدمي	١٢٣٢	٥٩,٠٩	٣,١٥٥	١٣,١	٢٠,٩٤٤	٨٦,٩	٦,١	٩٣,٩	٢٤,٠٩٩
زراعي	٥	٠,٢٤	٠,٠٩١	٥٤,٨	٠,٠٧٥	٤٥,٢	٢٢,٢	٧٧,٨	٠,١٦٦
الإجمالي	٢٠٨٥	١٠٠	١٨,٠٧٥	٣١,٩	٣٨,٥٠١	٦٨,١	١٧,٢	٨٢,٨	٥٦,٥٧٦

المصدر: إدارة التراخيص الاستثمارية، الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٣ م.

ب - المشروعات المرخصة بموجبها الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر - المشترك - حسب الدول المستثمرة في المملكة العربية السعودية.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول المستثمرة في المملكة كما في جدول رقم (٦) حيث تبلغ نسبة استثماراتها ٣٣,٩% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، تليها اليابان بنسبة ٢٤,٥%، ثم فرنسا بنسبة ٨,٤%، ثم المملكة المتحدة بنسبة ٥,٩%، تليها كندا بنسبة ٤,٤%.

أما من حيث عدد المشروعات المرخصة بموجب هذا النظام، فإن سوريا تحتل المركز الأول من بين الدول المستثمرة بنسبة ١٦,٨% من إجمالي عدد المشاريع، تليها الأردن بنسبة ١٣,١%، ثم فلسطين بنسبة ١٠,٩%، ثم مصر بنسبة ١٠,٥%، ثم اليمن بنسبة ٧,٢%.

جدول رقم (٦): عدد المشروعات وإجمالي التمويل بموجب نظام الاستثمار الاجنبي لبعض الدول المستثمرة في

المملكة العربية السعودية.

إجمالي التمويل		عدد المشروعات		الدولة
%	مليون ريال	%	العدد	
٣٣,٩	١٥٥٤٩	٥,١٠	١١١	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٤,٥	١١٢٣	٠,٥	١٠	اليابان
٨,٤	٣٨٥٩,٣	١,٧	٣٧	فرنسا
٥,٩	٢٧٠٧,٤	٣,٥	٧٧	المملكة المتحدة
٤,٤	٢٠٠٩	٣	٦٥	كندا
٣,٩	١٧٨٤,٣	١٦,٨	٣٦٦	سوريا
١,٩	٨٧٠,٧	١٣,١	٢٨٦	الأردن
١,٧	٧٩٣,٦	١٠,٩	٢٣٨	فلسطين
١,٥	٦٧١,٩٥	١٠,٥	٢٢٩	مصر
١,٢	٥٣٣,٣	٧,٢	١٥٨	اليمن

المصدر: إدارة التراخيص الاستثمارية، الهيئة العامة للاستثمار، ٢٠٠٣م.

ثالثاً: إنجازات الهيئة العامة للاستثمار

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بهدف العناية بشؤون الاستثمار في المملكة العربية السعودية من خلال تحسين بيئة الاستثمار، ودعم وتنمية الاستثمار المحلي، وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ويمكن الوقوف على الدور الذي قامت به الهيئة في مجال الاستثمار الأجنبي - المباشر وغير المباشر - عن طريق البيانات الصادرة منها التي تشير إلى أنها أصدرت منذ إنشائها وحتى نهاية شهر رمضان من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٨٥) ترخيصاً استثمارياً بإجمالي تمويل قدره (٥٦,٥٧٦) مليار ريال سعودي، حيث بلغ عدد التراخيص للاستثمارات الأجنبية المباشرة (١٤٢٥) ترخيصاً بإجمالي تمويل قدره (٣٨,٥٠١) مليار ريال سعودي؛ أي ما نسبته (٦٨%) من إجمالي تمويل الاستثمارات الأجنبية.

أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة - المشتركة - فبلغت (٦٦٠) ترخيصةً، بإجمالي تمويل قدره (١٨,٠٧٥) مليار ريال سعودي، أي ما نسبته (٣٢%) من إجمالي تمويل الاستثمارات الأجنبية.

كما تشير البيانات المتاحة أن المشروعات الصناعية الجديدة ستوفر في مجموعها حوالي ٢٥٧٠٠ فرصة عمل جديدة؛ أي بمتوسط ٤٧ فرصة عمل لكل مشروع صناعي جديد مما يعني أن النسبة الغالبة من المشروعات الصناعية الجديدة هي مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم يقل حجم الأيدي العاملة فيها عن ١٠٠ عامل. ولأن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي الشكل الغالب للمنشآت الإنتاجية والخدمية في الدول الصناعية، ومقارنة بما يمتاز به هذا النوع من المنشآت من القدرة على التأقلم السريع مع المستجدات الاقتصادية، فإنه يمكن القول بأن هيكل التراخيص الصناعية الجديدة - من حيث حجم المنشآت - يأتي متوافقاً مع الاتجاه العالمي في إعطاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الدور الرئيس في تحريك النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للأفراد.

وبالنظر في مساهمة المشروعات الجديدة في نقل التقنية، يمكن الاستعانة ببيانات التمويل والعمالة في التراخيص الصناعية الجديدة للحصول على مؤشر عن الكثافة الرأسمالية في هذه المشروعات؛ وذلك من خلال تحديد نسبة رأس المال إلى العمالة كمؤشر تقريبي لأثر هذه المشروعات في نقل التقنية. وتوضح هذه البيانات أن نسبة رأس المال إلى العمالة في التراخيص الصناعية الجديدة تبلغ حوالي ١,٠٢ مليون ريال أي أن مقابل كل عامل في هذه المشاريع هناك ما يعادل ١,٠٢ مليون ريال من السلع الرأسمالية - (آلات، معدات، مباني... الخ) - وبمقارنة هذه النسبة مع نسبة رأس المال إلى العمالة في مشروعات الاستثمار الصناعي المشترك قبل إنشاء الهيئة العامة للاستثمار نجد أن تلك النسبة قد بلغت حوالي ١,٩ مليون ريال، مما يشير إلى أن المشروعات الصناعية المشتركة قبل إنشاء الهيئة والتي بلغ عددها ٤٧٤ مشروعاً كانت في المتوسط أكثر كثافة رأسمالية من المشاريع الصناعية التي تم التراخيص لها بعد إنشاء الهيئة لكن بالنظر إلى تصنيف النشاط الصناعي للمشاريع الصناعية المشتركة قبل إنشاء الهيئة؛ نجد أن السبب في تفوق الكثافة الرأسمالية لتلك المشروعات مقارنة بالمشروعات التي رخص لها

بعد الهيئة أن الصناعات الكيماوية والتي عادة ما تكون متطلباتها الرأسمالية كبيرة. استحوذت على ٨٨,١% من إجمالي التمويل قبل إنشاء الهيئة وبلغت نسبة عددها إلى إجمالي عدد المصانع ٢٧,١% بينما لم يتجاوز عدد هذه المشروعات بعد إنشاء الهيئة ١٦,٢% من إجمالي عدد المشروعات المرخصة واستحوذت على ٢١% فقط من إجمالي التمويل (٢٠).

وبعد فقد ظهر من خلال استعراض هذا الفصل ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت اكتشاف النفط في بداية ثلاثينات القرن الميلادي المنصرم ، وكذلك تركز الاستثمارات الأجنبية من حيث إجمالي التمويل في المنطقة الشرقية والمدينة المنورة حيث توجد المناطق الصناعية (سابق ، الجبيل وينبع) ، وتتركز المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد المشاريع وإجمالي التمويل .

(١) المملكة العربية السعودية ، الهيئة العامة للاستثمار ، تشجيع الاستثمار الأجنبي من منظور الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ١٥-١٧ صفر ١٤٢٣هـ ، ص ١٠-١١.

الفصل الخامس

التحليل الكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة

النموذج :

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ م ، وذلك باستخدام نموذج النمو النيو كلاسيكي :

$$Y = F (L, G, OP, I/Y, FDI)$$

حيث أن :

Y : يمثل معدل النمو الاقتصادي .

L : يمثل معدل نمو العمل .

G : يمثل معدل نمو الإنفاق الحكومي .

OP : يمثل معدل نمو الانفتاح الاقتصادي .

FDI : تمثل معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

I/Y : يمثل نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الدخل .

بيانات المتغيرات :

تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج من تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة الصناعة والتجارة الموضحة في الملحق رقم (١) .

وصف المتغيرات :

١ – النمو الاقتصادي (y):

هو عبارة عن النمو في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت أعلى قيمة له (0.24)، وأدنى قيمة له (-0.12)، وبلغ متوسطه الحسابي (0.05) وانحرافه المعياري (0.09).

٢ – نمو الانفتاح الاقتصادي (OP):

يتم الحصول على الانفتاح الاقتصادي عن طريق حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، وبلغت أعلى قيمة له (0.39) وأدنى قيمة (-0.49)، وبلغ متوسطه الحسابي (0.01)، وانحرافه المعياري (0.14).

٣ – نمو الإنفاق الحكومي (G):

يساهم الإنفاق الحكومي في المملكة بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي، إذ يُعد أحد أهم أدوات السياسة المالية فيها، حيث بلغت أعلى قيمة له (0.60)، وأدنى قيمة (-0.30)، وبلغ متوسطه الحسابي (0.05)، وانحرافه المعياري (0.20).

٤ – نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI):

تُعرّف الاستثمارات الأجنبية بأهم النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات المعنوية المملوكة لأشخاص لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف، حيث بلغت أعلى قيمة له (1.53) وأدنى قيمة (-0.35)، وبلغ متوسطه الحسابي (0.04)، وانحرافه المعياري (0.31).

٥ – نمو العمل (L):

يساهم العمل في النمو الاقتصادي كأحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، حيث بلغت أعلى قيمة له (0.07)، وأدنى قيمة (0.02)، وبلغ متوسطه الحسابي (0.05) وانحرافه المعياري (0.02).

نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج

من الفترة (١٩٧٠ – ٢٠٠٠م).

المتغير	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Y	0.24	-0.12	0.05	0.09
OP	0.39	-0.49	0.01	0.14
G	0.06	-0.30	0.05	0.20
FDI	1.53	-0.35	0.04	0.31
L	0.57	0.02	0.05	0.02

الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج :

يقوم البحث باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبراً عنها في مستوياتها اللوغارتمية، والتكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ، حيث نصل من خلالها إلى نتائج واقعية، وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية بين عليه اتخاذ قرارات سليمة، وبذلك نتجنب النتائج المضللة التي يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف Spurious Regression مع كون قيم R^2 , F , T ذات دلالة إحصائية، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين Variance أو لها صفة الدورية Cycle، أو عامل الاتجاه Trend عبر الزمن والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه.

أولاً : اختبارات السكون :

يعتبر شرط السكون أساساً لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر

السلسلة الزمنية (y_t) ساكنة Stationery إذا تحققت الخصائص التالية :

$$1 - \text{ثبات متوسط القيم عبر الزمن } E(y_t) = m$$

$$2 - \text{ثبات التباين Variance عبر الزمن } Var(y_t) = E(y_t - m)^2 = s^2$$

3 - أن يكون التباين Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية k بين القيمتين y_t و y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين .

$$Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - m)(y_{t+k} - m)] = g_k$$

حيث إن الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التباين g_k ثوابت .

وهناك عدد من الطرق المستخدمة في اختبار صفة السكون تتمثل في :

1 - دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation .

2 - اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller .

3 - اختبار جذر الوحدة المركب Augmented Dickey and Fuller .

٤ - اختبار فيلبس - بيرون Phillips – Perron .

وسيتم تطبيق الاختبارات الثلاثة الأخيرة .

اختبار جذر الوحدة للاستقرار : The Unit Root Test Of Stationarity

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرار البواقي \hat{e}_t ، وقد عرف اختبار جذر الوحدة من قبل ديكي فوللر (DF) Dickey and Fuller في عام ١٩٧٩ م ، والذي تم تطويره إلى اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey and Fuller ، حيث تستلزم إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع ، وإدخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل إضافة إلى تباطؤ الفرق الأول لهذا المتغير لسنة واحدة ، ولعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى :

$$y_t = b y_{t-1} + e_t$$

حيث إن β معامل المتغير المستقل ، ε_t حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه :

$$E(e_t) = 0 \quad , \quad Var(e_t) = E(y_t - m)^2 = s^2 \quad , \quad COV(e_i e_j) = 0$$

فإذا كان $(b = 1)$ ، فإن هذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة ، وبالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية حيث يوجد اتجاه عام في البيانات ، ويمكن إعادة صيغة المعادلة السابقة بطرح y_{t-1} من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير y_t (حيث $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$)

لتصبح:

$$\Delta y_t = (p - 1)y_{t-1} + e_t$$

$$if I = (p - 1)$$

$$\Delta y_t = I y_{t-1} + e_t$$

ويجاء اختبار السكون تكون السلسلة غير ساكنة إذا كانت $H_0: I = 0$ وهو فرض العدم في حين تكون السلسلة ساكنة إذا كانت $H_1: I \neq 0$ وهذا هو الفرض البديل ، وبقبول فرض العدم ، أي أن $I = 0$ فإن السلسلة غير ساكنة بعد أخذ فرقها الأول أو الثاني ، وتمثل (d) عدد الفروق وعليه نقول بأن السلسلة المتكاملة من الدرجة (d) أي : $I(d) : y_t$.

أما إذا كانت السلسلة الأساسية ساكنة ، فإنها تكون متكاملة من الدرجة صفر . ويمكن إجراء اختبار (

DF) باستخدام عدد من الصيغ ؛ وذلك بإضافة الحد الثابت ، وحد الاتجاه العام (الزمن) .

أما اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF) فيتمثل في تقدير المعادلة التالية ؛ وذلك بإضافة متغيرات

متباطئة ؛ لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي .

$$\Delta y_t = a_1 + a_2 T + I y_{t-1} + \sum_{i=1}^m I_i \Delta y_{t-1} + e_t$$

وهذه هي صيغة ديكي فوللر الموسع (ADF) الذي يحمل نفس خصائص الديكي فولر (DF) (١).

وبالنسبة للاختبار المقترح من قبل فيلبس وبيرون Phillips and Perron الذي يتم بواسطته تعديل

معلمي لتباين النموذج ، إذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي ، ويعكس

الطبيعة الديناميكية في السلسلة ويكون تقدير التباين على النحو التالي (١) :

$$S_{u1}^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{U}_i^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L \sum_{t=j+1}^T \hat{U}_t \hat{U}_{t-j}$$

حيث :

T : حجم العينة .

L : معامل إنهاء التباطؤ Leg Truncation Parameter .

ثانياً : اختبارات التكامل المشترك :

١ - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر Engel – Granger ذات الخطوتين

Tow Step Test Engle- Granger For Co-integration . ويمكن عرض هذه

الطريقة في الخطوات التالية : (٢)

أ - إجراء اختبار مبدئي لتكامل المتغيرات محل الدراسة ، حيث يجب أن تكون كشرط أساسي

متكاملة من نفس الدرجة ، ويتم التحقق من درجة تكامل هذه المتغيرات باستخدام أحد

اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test فإذا كانت نتيجة هذه

(١) عطية ، عبد القادر محمد " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق " ص ٦٢١-٦٢٣ .

(١) التويجري ، حمد عبد العزيز " علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي " ص ٣٢٤ .

(٢) Enders, walter. " Applied Econometric Time Series, PP.373

الاختبارات تدل على أن متغيرات السلاسل الزمنية مستقرة يمكن استخدام الطرق الإحصائية العادية للتقدير والحصول على نتائج ذات دلالات إحصائية واقتصادية دقيقة وسليمة .

أما إذا كانت نتائج هذه الاختبارات تدل على أن المتغيرات محل الدراسة هي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة أي : عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، فعليه نستخدم الطرق الإحصائية الحديثة للحصول على الاستدلالات الإحصائية المطلوبة .

ب - في حال كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة .

$$y_i \sim I(d), d < 0, (i = 1, 2, \dots, n)$$

$$y_t = b \times x_t + e_t \quad \text{نقدر العلاقة طويلة الأجل وفقاً للدالة الآتية :}$$

وذلك باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) ثم يتم اختبار سكون البواقي \hat{e}_t حتى يمكن

معرفة مدى سكون مقدرات سلسلة البواقي في العلاقة طويلة الأجل e_t من الدالة السابقة باستخدام

اختبار جذر الوحدة على نموذج الانحدار الذاتي لخطأ التوازن التالي :

$$\Delta \hat{e}_t = a \hat{e}_{t-1} + U_t$$

لأجل اختبار ما إذا كانت العلاقة متكاملة تكاملاً مشتركاً ، فإذا دلت النتائج على سكون البواقي ، فإن

هذا يعني أن المتغيرين (y_t, X_t) متكاملان تكاملاً مشتركاً أي : وجود علاقة طويلة الأجل بينهما ، ويتم

تقدير نموذج تصحيح الخطأ - باستخدام مقدرات سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل - وفقاً للنموذج التالي

:

$$\Delta y_t = a_1 \Delta x_t + a_2 (y_{t-1} - Bx_{t-1}) + Ut$$

وذلك بطريقة (OLS) بعد أن يتم استبدال B في هذا النموذج بقيمة \hat{B} المقدرة في النموذج الأول ،

وكذلك يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات سلسلة البواقي للعلاقة طويلة الأجل بدلاً من

حد تصحيح الخطأ .

هذا ويطبق اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة إنجل-جرانجر (E-G) ذات الخطوتين على متغيرين ؛ ولكن إذا كان هناك أكثر من متغيرين ، فإن هناك طريقة أكثر قوة وهي طريقة الإمكانيات العظمى التي طورها Johansen and Juselius وهي من أفضل الطرق القياسية في تقدير متجه التكامل المشترك .

٢ - اختبار Johansen And Juselius للتكامل المشترك :

يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام دالة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) حيث تفترض هذه الطريقة وجود p من المتغيرات الاقتصادية في متجه للانحدار الذاتي من الدرجة k وفق الصيغة التالية :

$$x_t = m + p_1 x_{t-1} + p_2 x_{t-2} + \dots + p_k x_{t-k} + e_t$$

حيث e_t حدود الخطأ ، m حد ثابت ، p صفوف من الدرجة p .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة كالآتي :

$$\Delta x_t = m + \sum_{i=1}^{k-1} f_i \Delta x_{t-i} + p x_{t-i} + e_t$$

$$f_i = -(1 - p_1, \dots - p_i)$$

$$p = -(1 - p_1, \dots - p_k)$$

$$i = 1, \dots, k-1$$

وتوضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة p والتي يبنى عليها النتائج التالية:

أ- إذا كانت رتبة المصفوفة p مساوية للصفر ($p = 0$) ، فإن هذه المصفوفة تكون صفرية ، وتكون جميع المتغيرات لديها جذور وحدة Unit Root وغير متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها ، وبالتالي يجب استخدام الفروق الأولى.

ب- إذا كانت رتبة المصفوفة p تامة الرتبة ($p = p$) ، فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور

وحدة ، أي : أنها متغيرات ساكنة Stationary.

ج- إذا كانت رتبة المصفوفة p مساوية للواحد صحيح ($p = 1$) ، فإنه في هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد ، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

د- إذا كانت رتبة المصفوفة خلاف ذلك ، أي : ($1 < p < p$) ، فإن ذلك يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملاً مشتركاً .

اختبارات السكون للمتغيرات:

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها اللوغارتمية محل الدراسة قبل البدء بتقدير النموذج؛ وذلك للتأكد من استقرار المتغيرات ومعرفة درجة استقرارها عن طريق الآتي:

أ – اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

يتمثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_1 + a_2 T + I y_{t-1} + \sum_{i=1}^m I_i \Delta y_{t-1} + e_t$$

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع في المستوى والفروق الأولى والثانية لمتغيرات الدراسة (Y, OP, G, FDI, L).

جدول رقم (٧): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفروق

الأولى والثانية

الفروق الثانية			الفروق الأولى			المستوى			المتغير
بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	
-	-	-	-3.44	-4.13	-3.56	-2.95	-2.35	-2.84	Y
-	-	-	-	-	-	-4.89	-4.74	-4.84	OP
-	-	-	-	-	-	-3.71	-5.11	-4.29	G
-	-	-	-4.07	-3.87	-3.98	-2.07	-3.42	-2.50	FDI
-4.32	-4.15	-4.21	-2.30	-2.33	-2.33	-0.88	-1.92	-1.03	L
-2.64	-4.32	-3.68	-2.64	-4.32	-3.68	-2.64	-4.32	-3.68	1%
-1.95	-3.57	-2.97	-1.95	-3.57	-2.97	-1.95	-3.57	-2.97	5%
-1.62	3.22	-2.62	-1.62	3.22	-2.62	-1.62	3.22	-2.62	10%

ودلت النتائج على أن متغيري نمو الانفتاح الاقتصادي، ونمو الإنفاق الحكومي (OP, G) مستقرة في المستوى.

أما متغير النمو الاقتصادي، ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهما مستقران عند أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% ؛ أي: مستقرة من الدرجة الأولى (1).
أما متغير نمو العمالة فمستقر عند أخذ الفروق الثانية؛ أي أنه مستقر من الدرجة الثانية (2).

ب – اختبار فيليبس بيرون (PP):

تم بواسطة اختبار فيليبس بيرون (PP) تعديل معلمي لتباين النموذج؛ إذ يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي، ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ويكون تقدير التباين على النحو التالي:

$$S_{u1}^2 = T^{-1} \sum_{i=1}^T \hat{U}_i^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^L \sum_{t=j+1}^T \hat{U}_t \hat{U}_{t-j}$$

حيث :

T : حجم العينة .

L : معامل إنهاء التباطؤ Leg Truncation Parameter .

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج اختبار فيليبس بيرون في المستوى و الفروق الأولى للمتغيرات محل الدراسة (Y, OP, G, FDI, L).

جدول رقم (٨): نتائج اختبار فليبس و بيرون الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفروق الأولى

الفروق الأولى			المستوى			المتغير
بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	بدون متجه زمني	متجه زمني وقاطع	قاطع	
-8.45	-9.11	-8.54	-2.43	-2.69	-2.60	Y
—	-	-	-9.08	-8.93	-9.01	OP
—	-	-	-5.29	6.89	-5.84	G
-8.25	-7.94	-8.08	-2.81	-3.59	-3.23	FDI
-4.84	-4.85	-4.81	-0.80	-1.70	-0.85	L
-2.64	-4.32	-3.68	-2.64	-4.32	-3.68	1%
-1.95	-3.57	-2.97	-1.95	-3.57	-2.97	5%
-1.62	3.22	-2.62	-1.62	3.22	-2.62	10%

ودلت النتائج على أن متغيرا نمو الانفتاح الاقتصادي، ونمو الإنفاق الحكومي (G, OP) مستقرة في المستوى، وأن متغيرات النمو الاقتصادي، ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونمو العمالة (Y, FDI, L) مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 10%؛ أي أنها مستقرة من الدرجة الأولى (1).

اختبار التكامل المشترك:

تم استخدام اختبار جوهانسن (الإمكانية العظمى) للتحقق من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ذات تكامل مشترك، وتوضح نتائج اختبار جوهانسن كما في الجدول رقم (٩) أنه يوجد متجه للتكامل المشترك عند القيم الحرجة 1%، و 5%، مما يدل على وجود علامة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (Y, OP, G, FDI, L).

جدول رقم (٩): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن
للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠م)

القيمة الذاتية	نسبة الإمكانية العظمى	القيمة الحرجة		فرضية العدم
		3%	1%	
0.831306	96.57	68.52	76.06	$r = 0$
0.592722	46.74	47.21	54.46	$r \leq 1$
0.397529	21.58	29.68	35.65	$r \leq 2$
0.226487	7.40	15.41	20.04	$r \leq 3$

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسن كالتالي:

$$\ln y = - 0.058 + 0.88 \ln OP + 0.48 \ln G - 0.86 \ln L + 0.03 \ln FDI$$

وجاءت نتائج معادلة التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل متوافقة مع النظرية الاقتصادية لجميع المتغيرات عدا نمو العمل (L) وكانت النتائج معنوية لجميع المتغيرات . كما دلت النتائج على أن نمو الانفتاح الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى المفسرة، حيث إن قيمة β_1 تساوي (0.88)، وإشارته الجبرية تتفق مع النظرية، وهذا يدل على اعتماد النمو الاقتصادي للمملكة على القطاع الخارجي. وتدل كذلك على أن نمو الإنفاق الحكومي يؤثر في النمو الاقتصادي إذ بلغت قيمة β_2 تساوي (0.48)، وإشارته الجبرية تتفق مع النظرية. وان نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على النمو الاقتصادي إذ بلغت قيمة β_2 تساوي (0.03) وإشارته الجبرية تتفق مع النظرية . أما نمو قوة العمل فتأثيره كان عكسياً على النمو الاقتصادي وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية. وأوضحت النتائج أيضاً أن معاملات متجه التكامل المشترك الذي يصف العلاقة طويلة الأجل معنوية ؛ لأن قيمة Log likelihood تساوي (255.69) .

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

تقضي نظرية جرانجر بأن وجود التكامل المشترك يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات، وإضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ، ويتم ذلك بتقدير المعادلة التالية بعد إضافة قيم متباطئة كمتغيرات مستقلة مفسرة بحيث لا يحتوي الخطأ العشوائي على ارتباط ذاتي كالتالي:

$$\Delta \ln Y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_i \Delta \ln Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_i \Delta \ln OP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_i \Delta \ln G_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_i \Delta \ln L_{t-i} + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha_i \Delta \ln FDI_{t-i} + \mu ec_{t-1} + ut$$

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والتي دلت على معنوية متغيرات الدراسة عدا الإنفاق الحكومية (G) وبالتالي يتم رفض النتيجة بالنسبة لهذا المتغير، وأيضاً أن النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية عدا العمل (L)، وكذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي. وحيث إن اختبارات فحص النموذج أعطت مؤشرات ونتائج جيدة إذ دلت على أن نمو الانفتاح الاقتصادي ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثران بشكل جيد على النمو الاقتصادي، وأن إشارتها الجبرية متوافقة مع النظرية.

أما متغير قوة العمل فيؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا غير متوافق مع النظرية.

أما معامل التكيف (μ) فإنه معنوي؛ لأن قيمة (T) تساوي (-2.36) ويعني ذلك أن الابتعاد عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار (62%) وأن القيمة السالبة تعني التراجع إلى القيمة التوزنية. أما قيمة معامل التحديد المصحح (R^2)، فبلغت (0.88) وهي قيمة منطقية وجيدة في حالة اختبار تصحيح الخطأ.

وبلغت قيمة (DW) (1.8) وهي قيمة قريبة من (2)، ويعني ذلك أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، في حين كانت قيمة (F) تساوي (0.04) وهي أقل من 5%، مما يدل على معنويتها، وأن النموذج جيد، في حين كانت قيمة اختبار (LM) تساوي (0.86) وهي أكبر من 5%، وهذه دلالة على عدم وجود ارتباط ذاتي وبالتالي قبول فرضية العدم.

وأظهر اختبار (ARCH) للارتباط الذاتي لاختلاف التباين الشرطي أنه لا يوجد اختلاف تباين شرطي؛ لأن قيمته تساوي (0.96) وهي أكبر من 5%.

جدول رقم (١٠)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠م)

المتغير	مستوى المعنوية	قيمة t الإحصائية	الخطأ المعياري
ec_{t-1}	0.045	-2.360	0.264
$\Delta \ln OP_{t-2}$	0.032	2.584	0.145
$\Delta \ln G_{t-2}$	0.322	-1.054	0.073
$\Delta \ln FDI_t$	0.027	2.690	0.081
$\Delta \ln L_t$	0.026	-2.705	1.975
R^2	0.088	-	-
D.W	1.8	-	-
F	0.041	3.452	-
$LM_{(2)}$	0.86	0.144	-
$ARCH_{(1)}$	0.96	0.0015	-

وقد تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية (اختبارات السكون للمتغيرات - اختبار التكامل المشترك - تقدير نموذج تصحيح الخطأ) مايلي :

(أ) دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع - فيليبس و بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية .

(ب) تبين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .

(ج) تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير ، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها على الوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج:

أولاً : نتائج التحليل الوصفي :

- ١ - طرأ على نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة خلال فترة الدراسة تغييرات؛ لتحديث هذا النظام من أجل المنافسة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ وذلك من خلال منح العديد من الحوافز والمميزات.
- ٢ - صدرت أوامر بإنشاء هيئة متخصصة في شؤون الاستثمار تقوم بتوفير الإطار التسويقي الأمثل واللازم لاستغلال مقومات جاذبية الاقتصاد السعودية على الوجه المطلوب في عالم تستخدم فيه المنافسة للحصول على نصيب متزايد من الاستثمارات الأجنبية.
- ٣ - ضمن برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي في المملكة قامت حكومة المملكة بوضع برامج لتخصيص لبعض القطاعات الحكومية، وتكوين مجالس وهيئات متخصصة في شؤون الاقتصاد والبتروول والاستثمار والسياحة لوضع إستراتيجيات إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك.
- ٤ - أن الاستثمارات الأجنبية كانت في بدايتها مرتفعة بسبب اكتشاف النفط في المملكة، حيث توافدت الشركات الأجنبية من أجل الحصول على امتياز التنقيب عنه.
- ٥ - تركز إجمالي التمويل للاستثمارات الأجنبية في المنطقة الشرقية (حيث توجد معظم مجمعات سابك للبتر وكيمائيات)، ومنطقة المدينة المنورة حيث المدينتين الصناعيتين للجبيل وينبع.
- ٦ - تركزت المشروعات المرخصة بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الخدمي والصناعي من حيث عدد المشروعات وإجمالي التمويل.

٧- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستثمرة في المملكة من حيث إجمالي التمويل للاستثمارات الأجنبية، تليها اليابان، ثم فرنسا، ثم بريطانيا.

ثانياً : نتائج التحليل الكمي :

- تبيين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية (اختبارات السكون للمتغيرات - اختبار التكامل المشترك - تقدير نموذج تصحيح الخطأ) مايلي :
- ١- دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع - فيليبس بيرون) أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواء في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية .
 - ٢- تبيين من اختبار التكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي .
 - ٣- تبيين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ولكن بشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وعدم الاستفادة منها بالقدر المناسب، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر .

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير ووجود علاقة بينهما في الأجل الطويل، وعليه فإنه من الضروري العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لان ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة . وبناء على هذا يمكن اقتراح التوصيات العامة التالية :

- ١ - دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية و القانونية أو الإدارية أو الإجرائية، والإسراع بحلها، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الضرائب على الشركات الأجنبية بأكثر مما تم في نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد .
- ٢ - الإسراع في الدخول في منظمة التجارة العالمية؛ لأن ذلك من شأنه المساهمة في تعزيز الاقتصاد السعودي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.
- ٣ - يجب الالتزام بسياسية واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة.
- ٤ - دعم الاتجاه إلى الإسراع بتنفيذ بعض الإجراءات المنتظر أن يكون لها مردود إيجابي كبير على مناخ الاستثمار في المملكة ومن بينها توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع الدول الرئيسة المصدرة للاستثمارات الأجنبية. وتوحيد التشريعات الضريبية الخاصة بالمستثمرين الأجانب.
- ٥ - تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية. إضافة إلى تشجيع هذه الاستثمارات في

القطاعات التي سوف يتم تخصيصها والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدره
التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي.

٦- إنشاء مدن صناعية جديدة توزع على مناطق المملكة التي لا توجد بها مدن
صناعية حالياً وذلك للإبتعاد عن تركزها في بعض المناطق .

٧- العمل على توضيح المجالات والفرص الاستثمارية في المملكة عن طريق عقد
الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في
الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

٨- تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض
المؤشرات الاقتصادية (زيادة وتنويع الصادرات ، تدريب وتوظيف العمالة) ،
ونقل التقنية والبحث والتطوير.

٩- الإسهام في دعم الدعوات من أجل تيسير عمليات فض النزاعات التجارية
وبخاصة ضوابط التحكيم، فضلاً عن الضوابط المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية؛
حيث إن تنفيذ مثل هذه الأمور له تأثيره المباشر على المستثمرين.

الملاحق :

تشتمل الملاحق عل كل من :

١ - بيانات متغيرات النموذج القياسي ورسوماتها البيانية.

٢ - نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي الجديد.

الملحق رقم (١): قائمة بيانات متغيرات النموذج					
قائمة البيانات					
الاستثمار الأجنبي المباشر**	قوة العمل**	الانفتاح الاقتصادي*	إجمالي الناتج المحلي*	الإنفاق الحكومي*	السنة
368.9	1.588	0.79	22279	3837	1970
373.7	1.76	0.77	30124	4300	1971
401.8	1.758	0.85	37819	5098	1972
411.2	1.856	1.26	53047	7844	1973
675.5	1.96	0.77	159276	13593	1974
1120.4	2.072	0.96	163156	23908	1975
5216.8	2.179	0.85	224441	38076	1976
8147	2.304	0.91	259548	47921	1977
10392.7	2.446	0.92	270439	66217	1978
11300.5	2.601	0.90	373309	81404	1979
13885.4	2.766	0.91	544069	86981	1980
16361.5	2.966	0.93	619538	121864	1981
18402.8	3.183	0.91	520949	137555	1982
19287.4	3.415	0.87	441533	132834	1983
21447.6	3.658	0.81	416416	127048	1984
15093.9	3.911	0.67	372408	120051	1985
15303.3	4.172	0.63	318775	111633	1986
15563.4	4.448	0.69	317478	113040	1987
15786	4.733	0.68	322283	102240	1988
16195	4.026	0.73	350325	119958	1989
16269.9	5.319	0.73	430334	127824	1990
17347	5.453	0.76	484853	169128	1991
17596.4	5.595	0.77	501359	152692	1992
18036	5.707	0.70	485630	130976	1993
18506	5.821	0.61	494766	122552	1994
19130	5.937	0.66	526004	125923	1995
24084	6.103	0.68	581873	144783	1996
24891	6.277	0.67	608802	161795	1997
29554	6.451	0.58	536635	155192	1998
30268	6.631	0.59	593955	154094	1999
31542	6.814	0.70	697007	183804	2000
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي للاعوام ١٩٧٠-٢٠٠٠*					
وزارة التجارة والصناعة ، التقرير السنوي للاعوام ١٩٧٠-٢٠٠٠م**					

الملحق رقم (٢)

نظام الاستثمار الأجنبي الجديد في المملكة العربية السعودية

صدر هذا النظام بمرسوم ملكي رقم ١/٢ وتاريخ ١٥/١/١٤٢١هـ (٢١).

النظام الأساسي للاستثمار الأجنبي الصادر من مجلس الوزراء.

المادة الأولى:

يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم ينقض السياق خلاف ذلك:

(أ) المجلس "المجلس الاقتصادي" (ب) مجلس الإدارة "مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار" (ج) الهيئة "الهيئة العامة للاستثمار" (د) المحافظ "محافظ الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس الإدارة" (هـ) المستثمر الأجنبي "الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية" (و) الاستثمار الأجنبي "توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام" (ز) رأس المال الأجنبي "يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام — على سبيل المثال وليس الحصر — الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي":

١. النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.

٢. أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيارة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

٣. الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.

٤. الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.

(١) الهيئة العامة للاستثمار، نظام الاستثمار الأجنبي وتنظيم الهيئة العامة للاستثمار ولوائحها التنفيذية، الطبعة

الثانية، ١٤٢١هـ.

(ح) منشآت السلع "المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية — النباتية والحيوانية" (ط) منشآت الخدمات "مشروعات الخدمات والمقاولات" (ي) النظام "نظام الاستثمار الأجنبي" (ك) "اللائحة التنفيذية لهذا النظام".

المادة الثانية:

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات يصدر لاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة، ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة وإذا مضت المدة المحدودة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار التراخيص المطلوبة للمستثمر، وإذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسبباً ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقاً لما تقضي به الأنظمة.

المادة الثالثة:

يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

المادة الرابعة:

مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة.

المادة الخامسة:

يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين:

1. منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.
2. منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة والتعليمات.

المادة السادسة:

يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.

المادة السابعة:

يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

المادة الثامنة:

يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.

المادة التاسعة:

تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها.

المادة العاشرة:

توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.

المادة الحادية عشرة:

لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقاً للأنظمة والتعليمات.

المادة الثانية عشرة:

١. تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابياً عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تتناسب وإزالة المخالفة.

٢. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

- حجز كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.
- فرض غرامة مالية لا تتجاوز ٥٠٠ ألف ريال سعودي.
- إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي.

٣. تطبق العقوبات المشار إليها في الفقرة (٢) بقرار من مجلس الإدارة.

٤. يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقاً لنظامه.

المادة الثالثة عشرة:

مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها:

١. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

٢. تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

المادة الرابعة عشرة:

تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات.

المادة الخامسة عشرة:

يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها.

المادة السادسة عشرة:

لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه.

المادة السابعة عشرة:

تصدر الهيئة اللائحة وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها.

المادة الثامنة عشرة:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ويلغي نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم "م/٤" وتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ كما يلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

قائمة المراجع

١ - المراجع العربية:

- ١- أبو قحف، عبدالسلام، نظريات التعديل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م.
- ٢- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الاستثمار الأجنبي المباشر "خلفية عامة"، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الخليجي في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر، الدوحة، ديسمبر، ص١٧، ١٩٩٦م.
- ٣- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي واقعه وتطوره، ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الخليجي في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر، الدوحة، ديسمبر، ص١١، ١٩٩٦م.
- ٤- إسماعيل، محمد، تقييم نظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة، شركة الموارد القابضة، الرياض، ١٩٨٩م.
- ٥- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، قوانين وأنظمة الاستثمار الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض.
- ٦- تجارة الرياض، أوامر ملكية بإنشاء وتنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى، العدد ٤٤٤، السنة ٣٨، جمادى الأولى ١٤٢٠هـ، سبتمبر ١٩٩٩م.
- ٧- باقي، أحمد، أساليب جذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة في المملكة، الشركة العربية للتوزيع، الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ٨- بابكر. مشتاق. الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط. المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الأول، ١٩٩٨م، ص١٢٩.
- ٩- بزوني، أحمد، الشركات الأجنبية واحتكار التبعية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة ربط دور البحث والتطوير العلمي بالقطاع الصناعي، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، ص٥-٦، ١٤١٧هـ.

- ١٠- البلاط، عبدالفتاح، محددات أنماط السلوك الاستثماري وعلاقته بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمستثمر الفرد، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مجلد ٣، عدد ٢، ص ٢٢٣ — ٢٤٥، ١٩٩٦م.
- ١١- بلول، مختار، دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار في المملكة خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٥ م، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ٣، العلوم الإدارية (١)، ص ٩٩ — ١١٥، ١٤١١هـ.
- ١٢- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠م، عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود والتنمية، ٢٠٠٠م.
- ١٣- التويجري، حمد عبدالعزيز، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على اقتصاد المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المجلد ١٣، العدد ١، الرياض، ١٤٢١هـ، ص ٢١٩ — ٢٣٤.
- ١٤- جريدة عكاظ، العدد ١٢١٨٤، وتاريخ ٢٨ رمضان ١٤٢٠هـ الموافق ٥ يناير ٢٠٠٠م.
- ١٥- حنا، نعيم، سياسة الإعفاءات الضريبية بهدف ترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر، مجلة البحوث التجارية، القاهرة، العدد الثاني، يولييه، ١٩٩٦م، ص ٤٨-٦٦.
- ١٦- خليل، محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية، المجلة العلمية التجارية، الأزهر، العدد ١، ص ٤٤ — ٦٨، ١٩٩٥م.
- ١٧- السلامه، عبدالله، الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية "الحوافز والمعوقات"، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، في ٢٤ — ٢٥ رجب، ص ٢٦ — ٣٧، ١٤١٨هـ.
- ١٨- الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ١٩- الشيخ، سعيد عبدالله، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الهيكلية في المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا، المجلة الاقتصادية السعودية، السنة الثانية، العدد ٣، ص ٧ — ٢٥، ١٤٢٠هـ.
- ٢٠- آل الشيخ، عبيد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ودوره في نمو القطاع الصناعي، رسالة ماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢١- العبدالمنعوم، والحيميد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات السعودية غير النفطية، دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢٢- عصام الدين، مصطفى، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، ١٩٧٢م.

٢٣- عطية، عبدالقادر محمد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٢٤- العيسوي، إبراهيم، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية ومدى مساهمتها في تنمية مصر، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي للاقتصاديين العرب، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٦- الغرفة التجارية الصناعية، واقع الاستثمارات الأجنبية في المملكة، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢٧- الغرفة التجارية الصناعية، الحوافز المتاحة للاستثمارات الصناعية الأجنبية بالمملكة ودول عربية وآسيوية، المنطقة الشرقية، الدمام، ١٩٩٦م.

٢٨- الغرفة التجارية الصناعية، المناخ الاستثماري بالمملكة خلال التسعينات، الإدارة العامة للبحوث والتدريب والمعلومات، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٩- الغرفة التجارية الصناعية، أساليب جذب الاستثمارات الأجنبية في مشروعات مشتركة بالمملكة العربية السعودية، إصدارات الغرفة التجارية الصناعية، جدة، ص ١٢-٢٣، ١٤٠٩ هـ.

٣٠- الغرفة التجارية الصناعية، المناخ الاستثماري بالمملكة خلال التسعينات، إعداد مركز تنمية المنشآت والاستثمار، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٣١- الفضلي، أحمد، نموذج الاستثمار الأجنبي في الصناعة السعودية: الخصائص الديناميكية باستخدام طريقة تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠١م.

٣٢- مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، واقع الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية، الرياض، نوفمبر ١٩٩٦م.

٣٣- مطر، محمود، نموذج مقترح لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج العربية، الكويت، العدد ٥٩، ص٧٨-١٠٧، ١٩٨٩ م.

٣٤- النقلي، عاطف، أثر تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية، مجلة الدراسات الدبلوماسية، المعهد الدبلوماسي، الرياض، العدد الخامس، ١٩٨٨ م.

٣٥- نصر، عبدالمحمود، الاقتصاد الكلي: النظرية المتوسطة، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٦- الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية، تشجيع الاستثمار الأجنبي من منظرو الإصلاح الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ١٥-١٧ صفر ١٤٢٣هـ.

٣٧- الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية، تطور الاستثمار في عهد خادم الحرمين الشريفين. ١٤٢٣هـ.

٣٨- الهيئة العامة للاستثمار، المملكة العربية السعودية، نظام الاستثمار الأجنبي وتنظيم الهيئة العامة للاستثمار واللوائح التنفيذية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٩- وزارة التخطيط والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، التخصيص: مدخل لإصلاح المشروعات العامة، جمادى الأولى ١٤٢٣هـ.

٤٠- وزارة التخطيط والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠-١٤١٠هـ.

٤١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، دراسة نظم وسياسات الاستثمارات الأجنبية وأدائها ومعوقاتهما ووسائل تطويرها، الدوحة، قطر، ١٩٩٣م.

٤٢- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، العدد السابع والثلاثون، الرياض، ١٤٢٢هـ.

- 1- Agarwal, Jamuna, "Determinants of Foreign Direct Investments: A Survey" *Weltwirtschaftliches Archiv*, Vol. 116, pp. 739-773.
- 2- Aharoni, Y, *The foreign Investment Decision Process*, Boston. 1966 Buckley, p. and M. Casson, *The Future of the Multinational Enterprise*, London, 1976.
- 3- Aizenman, J, *Foreign Direct Investment as Acommitrnt Mechanism in the Presence of Managed trade*, National Bureau of Economic Research, No. 41, June, 1992.
- 4- AL- Obaidan, A.M, "Foreing Direct Investment and Spillover Efficiency In the Developing Countries", *Arab Journal of Administrative Sciences*, 2000, V.7, N.1, pp 137-152.
- 5- Assaf, Ibraheem., *The Economic Impact of Guest Workers in Saudi Arabia* University Microfilms International, D. 1982.
- 6- Borensztein. E, and Gregorio. J, and Lee. J. W. "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth". *Journal of International Economics*, PP 115- 135, June 1998.
- 7- Boukllia, Rafik and zatla, Nagat, "The FDI Determinants and Its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference March 30th 2001.
- 8- Buckley, p. and Casson, M. (1981) "The Optiomum Timing of Foreign Direct Investment. " *Economic Journal*. 91, pp. 75-87.
- 9- Duncan show, " Foreign direct investment: theory & global patterns" Unpublished master degree, 1990.
- 10- Dunning, John., "Technology, United States Investment and the European Economic Growth"., In *International Investment*, ed. By John Dunning, Penguin Books, 1972.
- 11- EL-Naggar, said, *Investment Policies in the Arab Countries*, International Monetary Fund, Washington, D.C., U.S.A, 1990.
- 12- Engle, R. F., and Granger C.W.H., "Dynamic Model Specification With Equilibrium Constraint: co-integration and Error Correction:, *Econometrica*, 55 (1987), pp. 251-276.

- 13- George Abraham, "Foreign Direct Investment in Singapore" Foreign Direct Investment in the Asian and Pacific Region, Asian Development Bank, Manila, 1988.
- 14- Greene, Joshua and Villanueva, D., Private Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis, IMF Working paper WP/80/40, 1990..
- 15- Hak-Sung Lee, "Foreign Direct Investment in the Republic of Korea" Foreign Direct Investment in the Asian and Pacific Region, Asian Development Bank, Manila, 1988.
- 16- Hymer., Stephen, The International Operations of National Firms: A study of Direct Foreign investment., Cambridge, Mass., London, M.I.T. press, 1976.
- 17- International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbook, 2002.
- 18- Jiho,Jang and You,Seungkwan,"Does Political Instability Matte ? Political Instability as a Determinant of Us Foreign Diredct Investment in Korea, 1977-1991." Presented at the Southern Political Science Association,Savannah,GA,November1999.
- 19- Johnson., H., "The Efficiency and Welfare Implications of corporation". In International Investment., Edited by John Du. Books, 1972.
- 20- Katrakilidis C.P., "Macroeconomic Environment and Foreign Direct Investment Nrt Flow: An Empirical Approach", RISEC, I (44), pp. 375-389.
- 21- Lee G, B. "Trade and Foreign Direct Investment in China", paper presented to the Western Economic Association Meeting, July 1999, San Diego.
- 22- Mallampally, P. and Sauvants. K, "Foreign Direct Investment in Developing Countries", Finance and Development Magazine, March 1999.
- 23- Mariko S. and Hidek Y., "What Determines the Profitability of Foreign Diredct Investment" A paper presented to the Western Economic Association Meeting, July 1999, San Diego.
- 24- Meier, G. "Private Foreign Investment", in International Investment, edited by John Dunning, penguin Books, 1972. pp. 412-435.
- 25- OECD, BenchMARK Definition OF Foreign Direct Investment, OECD, 1996.

- 26- Patrick V. "Assessing the Social Rate of Return to Foreign Direct investment" paper presented to the Western Economic Association Meeting, July 1999, San Diego.
- 27- Paul Streeten. "New Approaches to Private Investment in less Developed Countries".ed. International Investment.1972.
- 28- Pfaffermay, M "foreign direct investment and exports : a time series approach " Applied Economics, 26, 1994, pp 337-351.
- 29- Raymond Vernon, "Introductory presentation" Foreign Direct Investment in the Asian and pacific Region, Asian Development Bank, Manila, 1988.
- 30- Reuber., Grant I. Private Foreign Investment In Development., Oxford: Clarendon Press, 1974.
- 31- Rock, M., Cross – Country Analysis of the Determinants of U.S. Direct Foreign Investment in manufacturing in Less Developed Countries, ph. D. Dissertation, University of Pittsburgh, 1973.
- 32- Rubio, O. and Rivero. S, "An Econometric Analysis of Foreign Direct Investment in Spain 1964-89", Southern Economic Journal, Vol. 61, Issu: 1, July 1994.
- 33- Salts, I.S, "The Negative Correlation Between FDI and Economic Growth in Third Worla: Theory and evidence," Rivista Internazionale di Scienze Economiche Commerciali. PP. 617-633, 1992.
- 34- Scaperlanda. Antony, & Mauer J.. "the Determinants of Direct Foreign investment In The E.E.C. " The American Economic Review., Vol. LIX (Sep. 1969).
- 35- Streten, Paul, "New Approaches to Private Foreign Investment in Less Developed Conuntries." In International Investment, ed. By John H. Dunning
- 36- Shah, Alam,MD," Foreign Direct Investment and Economic Growth of India and Bangladesh: A Coparative Study" ,Tha Indian Journal of Economics, Issue No. pp2-14,2000.

- 37- Singh, H, and Jun,W, "Some New Evidence of Determinations of Foreign Direct Investment In Developing Countries" ,World Bank, Working Paper,1995.
- 38- Streten, Paul, "New Approaches to Private Foreign Investment in Less Developed Conuntries . " In International Investment, ed. By John H. Dunning (Penguin Books, 1972).
- 39- Tun,Wai and Wang,Chorng-Huey."Determinants of Private Investment In Developing Countries."The Journal of Development Studies,Vol.19,no.1,1982,pp.19-35.
- 40- UNCTAD, World Investment report: Trends and Determinants, 2002.
- 41- Yang, Groenewold and Tcha, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Australia", the Economic Record, V.76, N. 232, M. 2000, pp 45-54.

Thesis Abstract

The Saudi Economy witnessed during the last three decades a number of changes and trends that contributed to the flourishing of the Saudi Economy and gave rise to economic development.

Moreover, the Saudi Economy is recently witnessing substantial economic reforms and structural changes that aim to the privatization of some economic sectors to release the burden away from the public sector and consequently granting the private sector a greater role in the development process in the Kingdom.

Many councils and commissions such as Supreme Economic Council , petroleum , Supreme Commission for tourism and investment were formed to boost sustainable development in the Kingdom.

Due to the importance of foreign investment in economic development, the Kingdom government has been keen to attract more of these investments through updating the foreign investment regulation in such a way as to grant the foreign investors many incentives and concessions , surmounting difficulties and legal obstructions and establish specialized commission to provide optimized marketing framework for utilization of attraction elements as competition between countries to obtain investments concessions increases.

The study has included the definition of direct foreign investment , types , motives and their impact on the economies of the host countries . Supporting and objecting points of views were presented , the Government view towards the direct foreign investment , the factors owned by the government to create suitable environment for investment and the direct foreign investment regulation in the Kingdom from the start up to now.

The study was based upon descriptive and quantitative analysis . The descriptive analysis resulted in the following outcomes :

- 1) The volume of direct foreign investment has increased at the time oil has been discovered in the early thirties of the last century.
- 2) The foreign investments as far as total finance is concerned have been concentrated in the Eastern Region and Maddinah regions where industrial parks exit (SABIC, Jubail & Yanbu) .
- 3) The concentration of the licensed projects is in services and industrial activities, as far as the number of projects and total finance of projects are concerned .

Using the econometric tests (Variables , stationary tests for variables- Co-integration test- estimation of error correction and model) the following has been concluded :

- 1) The tests of constant variables (Expanded Dickey-Fuller – Philip Buron) results indicated that all the study variables are stable whether in the level or after obtaining the first and second variances.
- 2) The Co-integration test indicated that there is no long term relation between foreign investment and economic development .
- 3) The error correction model indicated that direct foreign investment contributes to economic development in the short run but at a slow rate. This is attributed to the weak flow of foreign investments into the Kingdom and non utilization of such investments as required . In addition, to the Kingdom has been involved in direct foreign investment only recently.

The study has recommended to study the obstacles that handicapped the foreign investment whether they are legal or related to procedures , take necessary actions to resolve them fast , expedite joining the World Trade Organization “WTO” , formulate clear and long run policy concerning encouragement of foreign investments in various sectors. Moreover, the study has also recommended to highlight the investment opportunities in the Kingdom through symposiums , international conferences , establish branch offices for the General Investment Authority in countries where giant international companies exist.